BAH
320.095365
AL-AMA
JUN 1995

BAH
320.095365
AL-AMA

بمناسبة حلول السنة الهجرية، يسر هيئة تحرير الامل أن تهنأ كل شعبنا، وتعاهده على مواصلة الدرب من اجل تحقيق المهمات النبيلة والعادلة التي قدم في سبيلها تضحيات جسيمة.

# الأمل

الأمل ــ السنة الرابعة ــ العدد السابع والثلاثون ــ يونيو (حزيران) ١٩٩٥

الافتتاحية

## المطلوب : خطوات نحو الانفراج السياسي واعادة الحياة البرلمانية

أن تبعث حكومة البحرين بأحد كبار موظفي وزارة خارجيتها إلى لندن لمقابلة منظمة العفو الدولية وبعض اللوردات البريطانيين وفي مقدمتهم نصير حقوق الإنسان اللورد ايفبري، قد يجيز لنا أن نعتقد بأنها خطوة على طريق حلحلة موقفها المتصلب غير المبرر، وأنها أخيراً بدأت تدرك ضرورة تفهم مواقف الآخرين وسلامة موقفهم من مجريات الأحداث ، لكن ما يعيب هذا الاعتقاد هو استمرار مسؤولي حكومة البحرين. في مخاطبة الآخرين، بلغة تتنافى وواقع الحال، وتتناقض مع حقائق الوضع معتمدة على وهم بأن الناس لا يدرون بما يجري ما دامت حكومة البحرين قد حجرت على الحقائق ومنعت وصولها إلى الناس واستبدلتها بسيل من الأكاذيب ونقض الحقائق.

فطبقاً لقانون إنشاء محكمة أمن الدولة، فإن أحكامها غير قابلة للاستئناف، لكن السيد مندوب حكومة البحرين يبلغ من قابلهم عكس هذه الحقيقة وأكد أن حق الاستئناف قائم، وهذا تعبير إما عن جهل بقوانين البلاد ونظمها من قبل مسؤول كبير وصفته إذاعة لندن بأنه نائب وزير الخارجية البحرينية، وإما استمرار في تطبيق النهج الذي يصر المسؤولون في البحرين على السير فيه وهو،" قل ما بدا لك، وأكذب بقدر ما تستطيع" أو تطبيقاً لشعار جريدة "الحياة" قل كلمته وامش.

لكن هذا النهج، لا يصمد أمام حقائق الحياة، في زمن بإمكان أبعد قرية في البحرين أن تتصل بأبعد قرية في أقصى مشرق أو مغرب او شمال أو جنوب المعمورة، سواء بالهاتف أو الفاكس أو حتى عبر وسائط الاعلام المسموعة والمرئية.

اللورد ايفبري نفسه، في مناقشة مجلس العموم البريطاني بتاريخ ١٥/ ٩٥/٥ ، و٩٥/٦/٥ واجه ممثلة الحكومة البريطانية في المجلس بحقائق وأرقام واسماء ووقائع لم تتمكن أن ترد عليها أو تفندها، وكل الذين تهمهم حقوق الإنسان والدفاع عنها، بإمكانهم جمع المعلومات من مصادرها ولا يتخذون موقفاً إلاّ بعد تأكيد تلك المعلومات من مصادر أخرى.

وبينما حكومة البحرين معجبة بصورة واحدة لسيارة شرطة محترقة، تتصدر بها الصفحات الأولى للصحف المحلية والصحف "الصديقة"، وبعض صور المولدات المحروقةالتي تأكد أن بعضها من فعل أجهزتها لهدف تصوير الأحداث وكأنها مجرد تخريب. فإنها لم تشر حتى الآن عن قتلها مالا يقل عن ١٤ شاباً في عمر الزهور برصاص الشرطة ومعظم اصاباتهم في رؤوسهم ولم تكلف نفسها عناء التحقيق ولو شكلياً في أسباب هذا القتل العمد.

وقس على ذلك آلاف المعتقلين من س العاشرة حتى الأربعين وأحياناً أكبر من ذلك.. ويلاقون الأذى والتعذيب منذ التقاطهم من منازلهم حتى ايصالهم سيارات الشرطة، وهم يشبعونهم لكماً وركلاً، وإهانات... ولا ندري ماذا يجري لهم خلف الجدران العالية وفي أقبية هندرسون وزبانيه.

وقس على ذلك أيضاً، حصار القرى الذي لا يزال مستمراً، وحظر التجول غير المعلن المفروض على كل القرى البحرينية من الخامسة مساءاً وحتى صباح اليوم التالي... بعد أن مشطوا تلك القرى بيتاً بيتاً، وأخذوا منها كل قادر على طريقة الغزاة المعروفة على مر التاريخ.

حكومة آل خليفة في تصرفاتها هذه، إنما تصور نفسها بأنها في حالة غزوة جديدة لهذه الجزيرة المتمردة.. وعلى حد تعبير رئيس الوزراء في جلساته الخاصة فإن محو بعض من هذه القرى عن وجه الأرض كفيل بتأديب المتمردين؟!

لقد اتضح من مجريات الأحداث بأن سلطة آل خليفة تصرفت ولا تزال تتصرف، وكأنها تتعامل مع شعب غريب وأرض عدوة.. الأمر الذي خلق فجوة بينها وبين شعب البحرين في مجمله، تتسع وتتسع مع استمرارها في هذا النهج الخاطئ والخطر.

وليراجع آل خليفة إعلامهم من أول يوم اعترفوا فيه بوجود أحداث وحتى يومنا هذا، إذ خرجوا هم ومن يستكتبون عن مفردات التخريب والدفع من الخارج والمندسين...

ولا كلمة عن الدستور واحترامه وعن الديمقراطية وحقوق الإنسان، عن آلاف المعتقلين وعشرات الشهداء والجرحى الذين سيظلون عبر الأجيال رمزاً لهذا النهج المرفوض منذ أكثر من قرنين من الزمن، منذ قدم آل خليفة إلى هذه الجزيرة الآمنة ووقعوا اتفاقيات الحماية مع المستعمرين الانجليز.

ومع ذلك، فدعنا نستبشر بعض الخير من مثل زيارة وكيل وزارة خارجية دولة البحرين ونتمنى أن لا تكون إحدى المناورات الهادفة لامتصاص النقمة على السياسة المقيتةالمعادية لحقوق الإنسان واستغلالها ستاراً لمواصلة تلك السياسة، خاصة وأن تصريحات السيد الوكيل لا تعطي يقيناً، ولا تقطع عهداً.

ان المنعطف السليم ، الذي يمكن ان يقنع أحداًبأن حكومة البحرين قد تعلمت شيئاً من الانتفاضة، هو أن تقدم على خطوات حقيقية نحو الانفراج والاصلاح السياسي.. تبدأ باطلاق سراح جميع المعتقلين والسجناء السياسيين وعودة المبعدين واعادة الحياة البرلمانية، وإقامة دولة المؤسسات والنظام والقانون تفعيلاً للدستور واحتراماً لمواده كل مواده.

CENTRE FOR ARAB GULF STUDIES
UNIVERSITY OF EXETER
29 JUN 1995
b16387247

# الاعلان لايكفي، والمطلوب خطوات عملية

منذ التظاهرات الاولى للعاطلين عن العمل في شهر يونيو ١٩٩٤ ، والحكومة تطلق البالونات حول نواياها لحل الأزمة .

وبعد اندلاع الانتفاضة، كان واضحاً ان العاطلين عن العمل يلعبون دوراً كبيراً فيها ، وبالتالي فان مطالبهم سياسية واقتصادية في الوقت ذاته.

ولذلك اطلقت الحكومة عدة بالونات لامتصاص غضبهم، والترويج بانها ساعية لحل المشكل.

نحن نريد ان تكون الحكومة في مستوى حل المشاكل التي تواجه شعبنا، والا فعليها ان ترحل وتأتي حكومة اكثر كفاءة من هذه المعمرة.

وكان آخر الوعود، مانشرته الصحافة المحلية بأنه "بتوجيهات من القيادة السياسية العليا: توظيف البحرينيين يتصدر اهتمامات وزارة العمل " ويتضمن بأن وزير العمل قد اعطى توجيهاته لكافة اجهزة الوزارة بالعمل على حل مشكلة خريجي الثانوية ، ووضع تصورات لحل مشكلة البطالة في البلاد.

لقد كان من احد المطالب الاساسية التي تضمنتها العريضة الشعبية هو موضوع البطالة ، ولاأبأس ان توجه القيادة السياسية العليا المعنيين بالامر لوضع الحلول لمعالجة المشكلة ، وان تهتم الوزارة بكل الطرق التي يمكنها حل موضوع البطالة المحلية ، الا ان من الضروري ان يكون الحل قائما على رؤيا استراتيجية، اي النظر الى التطورات القادمة في ميدان قوة العمل وبالتالي كيف يمكن وضع القنوات الصحيحة لتشغيل الاعداد المتزايدة من المتعلمين ، والكفاءات المحلية ، اي ضرورة اعطاء الأولوية للعمالة المحلية في التوظيف ، ووضع اسس في اقتصاد البلاد كفيلة بايجاد فرص عمل جديدة.

ولان الشأن عام ، وعمالي ، فمن الخطأ ان يقتصر الامر على وزارة العمل، كما ان من الخطأ التصور بان الوضع الادارى والسياسي الذي تسير عليه البلاد قادر على ايجاد الحلول السليمة والبعيدة المدى لمثل هذه المشكلة.

فهل هذا يعني بأنه لاتوجد مشكلة لقضية العاطلين ؟

بالعكس، فنحن نرى امكانية كبيرة لحل هذه المشكلة، شريطة ان تسير الامور في القنوات التالية :

١ - من الضروري حل مشكلة مشاركة العمال في هذا الموضوع، وهذا يعيدنا الى القضية النقابية ، حيث الحكومة مصرة للوقت الحاضر على تجاهل المطالب النقابية التي رفعها اتحاد العمال البحرين والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب .

وفي الاونة الاخيرة، وخلال مؤتمر العمل الدولي في جنيف ، كانت هناك سلسلة من اللقاءات بين وزير العمل والوفد الرسمي المرافق ووفد الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب برئاسة الامين العام، الاخ حسن جمعام، الذي اكد على ضرورة الحياة النقابية السليمة ، عبر التشريعات ، والفصل بين العمال وارباب العمل والسماح لجميع النقابيين بالعودة الى البحرين.

ان تعديل قانون العمل بما يتفق والحد الادنى لمستويات العمل العربية والدولية وبما يضمن اوسع مشاركة عمالية في النقابات، واطلاق حرية العمل النقابي، سيحقق اولا احد الاهداف التي ناضل من اجلها العمال منذ عقود، وسيفتح المجال واسعا لمعالجة مشاكل عمالية كثيرة وفي مقدمتها حق العمل وحل مشكلة العاطلين عن العمل.

وبدون مشاركة عمالية فعالة في اعمال الوزارة المتعلقة بمستقبل العمالة واوضاع العمال في البلاد، فان التدابير البيروقراطية لن تحل المشكل ، وانما هي وسيلة لصرف الانظار عن الجوهر والطرق الصحيحة لحلها.

٢ - ان مشكلة العمالة المحلية مرتبطة بمشكلة العمالة الاجنبية ، مرتبطة بحجم الاستغلال والارباح المجنية من قوة العمل الاجنبية ، وبالتسهيلات اللامحدودة التي يحصل عليها كبار المتنفذين في الاسرة الحاكمة لاستيراد هذه العمالة ورميها في سوق العمل ، فان الحاجة ماسة الى مواجهة هذه المعضلة، بوضع سقف للاجور ، يتساوي فيه المحلي والاجنبي ، ووضع قيود على استيراد العمالة الأجنبية الا في حالات الضرورة.

٣ - ان اعتبار هذه المشكلة شأنا عاماً يقدم المشورة فيه كل المعنيين بالامور، وبالتالي الاستفادة من كل توصيات المؤتمرات والندوات التي عقدت لمناقشة هذه المشكلة البحرينية/ الخليجية، سيساعد في وضع التصور لسياسة بعيدة المدى لهذه المشكلة المتجددة.

## تمرين "القبضة الفولاذية"!

أجرت قوات الدفاع تمريناً تعبوياً تحت عنوان "القبضة الفولاذية! بالذخيرة الحية، شارك فيه سلاح الدروع بمشاركة جميع وحدات قوة الدفاع، وذلك في نهاية شهر مايو المنصرم.

ولا يخفى التعبير على المطلعين على أوضاع البحرين الراهنة، حيث تسود التحركات الشعبية، وخاصة في القرى، المطالبة بإعادة العمل بالدستور واجراء انتخابات عامة واطلاق سراح جميع المعتقلين، وبالتالي فإنها تعبير عن النهج القمعي الذي يراه آل خليفة في مواجهة الشعب.

ومن المعروف أن حمد بن عيسى آل خليفة، القائد العام للقوات المسلحة قد طلب السماح له باستخدام القوات المسلحة لقمع الانتفاضة الشعبية، مهدداً بالابادة لقرى بأكملها، لكن التنافس بينه وبين عمه رئيس الوزراء قد حال دون ذلك، حيث يرى خليفة بن سلمان أن انزال الجيش سيكون فقط لصالح ولي العهد، وأن الاعتماد على قوات مكافحة الشغب والدعم السعودي، وأجهزة الأمن الأخرى، سيعزز من موقعه.

## بالون التعديل الوزاري

لم تنف حكومة البحرين الخبر الذي نشرته جريدة " الشرق الاوسط" في عددها الصادر بتاريخ ١٥ يونيو " تعديل وزاري كبير في البحرين" اشارت فيه الى ان الاسرة الحاكمة تنوي اجراء تعديلات واسعة في الوزارة وفي الوضع الاداري للجهاز الحكومي ، بحيث تضعف بعض الادارات الى وزارة الاسكان او المواصلات ( والشاطر يفهم) كما ان التغيير سيشمل وزارات الاعلام والتنمية والتجارة والصحة، ولن يشمل وزارات السيادة ( كما سمتها جريدة الشرق الاوسط) وهي وزارات الداخلية والخارجية والدفاع ولم تنس الصحيفة ان تقول بان هذا التعديل الوزاري باتت يتردد منذ ستة اشهر! عمر الانتفاضة) وانه سيعلن عنه قريبا بعد ان استتب الأمن والاستقرار ، حسب تعابير الجريدة ايضاً!!

لم تشر الجريدة الى ان الوزارة الحالية تضم ١٩ وزيرا من بينهم ١١ وزيرا من آل خليفة . وان التعديل الوزاري المقترح، سيجلب المزيد من افراد الاسرة الى الوزارة ، وبالتالي يتم "تعديل" الخلل في التركيبة، بحيث يقترب عدد الوزراء من آل خليفة بالمقلوب من نسبتهم الى عدد السكان ( في احسن الاحوال يصل افراد آل خليفة الى الفين شخص من بين ٣٨٠ الف مواطن، اي قرابة ٠,٥٥ ٪ )

فماذا تريدون افضل من هذا التعديل.





# حالة حقوق الانسان خلال شهر مايو

حل شهر محرم متزامناً مع شهر مايو مع ما يحمله شهر محرم الحرام من ارهاصات في ظروف استثنائية، ولذلك كان متوقعاً أن يشهد محرم احداثاً متميزة، نقدم نماذج منها:

## الاعتقال التعسفي:

مرت أكثر من خمسة أشهر على الأحداث الجارية في بلادنا، ورغم ذلك فلا يزال المئات(حسب تصريح المسؤولين لوسائل الاعلام، يقبعون في المعتقلات وبعضها غير مهيء أن يكون معتقلاً.

لقد روى بعض من خرج من المعتقل لمندوبة منظمة العفو الدولية، ولكاتبي ايفنز مراسلة الجارديان، صنوف التعذيب التي تعرضوا لها في المعتقل والحرمان من الرعاية الطبية، وصنوف المعاملة اللا إنسانية ومنها:

العزل التام عن العالم الخارجي والحرمان من لقاء الأهل والمحامين وحتى الحرمان من الرسائل والأدوية والملابس التي يريد الأهل إيصالها.

ولا تقتصر هذه المعاناة على الرجال البالغين، بل شملت النساء والأطفال (تحت سن الـ ١٨) حيث للنساء والأطفال حرمة خاصة في مجتمعنا العربي الإسلامي. ولم يسبق في تاريخ بلادنا أن تعرضت النساء وتعرض الأطفال إلى ما يتعرضون له حالياً. إن طقس البحرين هو طقس قاس خلال الصيف حيث تبلغ درجة الحرارة ٤٩ درجة مئوية في الظل أحياناً ودرجة الرطوبة ٩٥٪ في حين ان المعتقلات مكتظة بالمعتقلين وهي اصلاً غير مهيئة لمعتقلات نظامية.

ورغم التصريحات الرسمية بإطلاق سراح مائة وخمسين معتقلاً، وتقديم العشرات للمحاكمة فإن إبقاء المئات في المعتقلات لا يستند إلى أي مبرر قانوني وأخلاقي.

## اعتقال النساء والأطفال واهانتهن:

استمر اعتقال عددٌ من النساء ومنهن نازي كريمي (٢٩ سنة من المحرق طالبة جامعية، متزوجة) التي اعتقلت بتاريخ ٩ ابريل حيث ذكر عن حبسها في زنزانة انفرادية ولم يسمح لأقاربها برؤيتها منذ ذلك الحين إلا مرة واحدة ولفترة قصيرة بتاريخ ٤/٢٦ بغرض إقناعها بتوقيع اعترافات كاذبة وأخذ تعهد عليها على أساس ذلك.

كما جرى اعتقال نجاة عبد الله الغانم (٢٢ عاماً طالبة جامعية من الدنرار).

وإلى جانب العشرات من الأطفال الذين جرى اعتقالهم وإطلاق سراح بعضهم فقد جرى اعتقال أطفال جدد منهم:

١ - حسين عيد الشهيد مرهون (١٦ سنة طالب من السنابس)

٢ - محمد أسامة حبيب (١٧ سنة طالب من السنابس).

٣ - عادل عبد العزيز الماضي (١٦ سنة طالب من النعيم).

٤ - راشد عبد العزيز الماضي (أخوه ١٥ سنة طالب من النعيم).

٥ - هلال أحمد (١٤ سنة طالب من أبو صيبع).

٦ - أنور سالم سيد عيسى (١٥ سنة طالب من أبو صيبع).

**استمرار اهتجاز الالاف في ظروف قاسية**
**اعتقال النساء واساءة معاملتهن**
**استمرار المحاكمات الجائرة**

## استمرار المحاكمات العرفية.

استمرت محاكمة مجموعات من المتهمين في الأحداث الأخيرة بعد أن صدرت الأحكام بحق مجموعتين، مجموعة عالي ومجموعة سنابس. ومن المعروف أن المحاكمات تتم أمام محكمة أمن الدولة التي تفتقر إلى أدنى الضمانات بمحاكمة نزيهة وعادلة وتوفير الضمانات للمتهمين.

ان إلقاء نظرة على صحيفة الاتهام لمجموعة عالي ترينا كم هي اعتباطية التهم الموجهة.ة فحرق مخلفات الزبالة يعتبر جريمة، وكسر إضاءة مرور يعتبر جريمة إلى آخر ما هنالك وقد ذكر بعض المحامين الذين يترافعون عن المتهمين، أن ملف قاضي التحقيق هو نسخة من ملف الشرطة، أي أنه لم يجر تحقيق قضائي وجرى تبني الاعترافات والأقوال المدونة أمام عناصر المخابرات تحت التعذيب والإكراه كما هي، وقدمت إلى محكمة أمن الدولة كأدلة ثبوتية.

كما ذكر المحامون أن المحاكمات مشكلة حيث يتم الأخذ بطروحات الادعاء العام على علاتها بما في ذلك الاعترافات المأخوذة تحت التعذيب والاكراه ورغم اعتراض المحامين على ذلك ومطالبتهم باعطائهم الوقت للاطلاع على ملفات الدعاوى وطلبهم استدعاء الدفاع وغير ذلك من المطالب المشروعة، إلا أنه يجري تجاهل كل ذلك وإصدار احكام سريعة ضد المتهمين.

## الحد من ممارسة الشعائر الدينية.

من المعروف أن إحياء شعائر محرم الحرام من الحقوق المسلم بها للطائفة الشيعية حتى في زمن السيطرة البريطانية، لكنه مع اقتراب شهر محرم فقد استشعرى وزارة العدل مسؤولي المأتم واعطتهم تعليمات تحد من حرية ممارسة هذه الشعائر ومن ذلك منع مواكب المعزين من الانتقال من منطقة إلى أخرى (لمنع مواكب القرى من الذهاب للمنامة والعكس، وعدم السماح للسعوديين بالمشاركة) ومن المعروف في البحرينأن الاحتفالات الرئيسية تتم في أيام مختلفة في مناطق مختلفة حيث يفد المعزون اليها من مختلف المناطق، وغير ذلك من التغييرات.

وسبق بدأ شهر محرم قيام المخابرات بحملة اعتقالات في أوساط المسؤولين عن المأتم والمواكب.

ترافق احياء شعائر عاشورا قيام سلطات الأمن بأعمال تتناقض مع حرية التعبير الديني كتزرع اليافطات والسواد المعبر عن الحزن، ونشر قوات ودوريات كبيرة منعت حرية تحرك مواكب العزاء في بعض المناطق لكن الأخطر من ذلك الاقدام على اعتقالات.

## الفصل من العمل والدراسة.

تتعامل حكومة البحرين مع موظف الحكومة أو طلبة المدارس والجامعات وكأن الوظيفة أو شغر كرسي الدراسة يحول المواطن إلى رهينة لديها، فتهدده في لقمة العيش أو في حقه التعليمي متى ما

خرج عما تعتبره مخالفاً لأوامرها رغم انه يمارس حقه الدستوري.

فقد عمدت الحكومة إلى تكليف المسؤولين في مختلف مرافق الحكومة باستدعاء الموقعات على المذكرة النسائية الموجهة للأمير والطلب منهن الاعتذار والتنصل عن موقفهن على أساس أن الأمير انزعج من الرسائل، وقد استدعيت من الموقعات د. منيرة فخرو وعائشة مطر ود. فضيلة المحروس ورود المتعطى وعائشة مطر وحصة الجميري وغيرهن. في حين ان دستور دولة البحرين ينص على حق المواطنين في مخاطبة الأمير. ولذات السبب فقد استدعي كلاً من انتصار القارئ وزهراء عبد النبي ونادرة عبد النبي وطلب منهن د. عبد الله الحواج عميد شؤون الطلبة كتاب اعتذار وتعهد بعدم التكرار وبعد رفضهن ذلك تم فصلهن من جامعة البحرين.

استنكار عالمي لانتهاكات حقوق الإنسان:

تكتسب بريطانيا أهمية استثنائية بالنسبة لحقوق الإنسان في البحرين فبريطانيا تعتبر حليفاً أساسياً لحكومة البحرين، وفي بريطانيا تيار قوي من أحزاب وشخصيات ووسائل اعلام ومنظمات حقوقية تعارض السياسة البريطانية تجاه البحرين وخصوصاً ما يتعلق بسكوتها عن انتهاكات حقوق الإنسان، وبمشاركة عناصر بريطانية وخبرات بريطانية وأسلحة بريطانية. على امتداد الاشهر الخمسة شهدت بريطانيا سجالاً بين الحكومة البريطانية من ناحية وهذا التيار المعارض من ناحية أخرى كما شهدت سجالاً بين حكومة البحرين وأنصار حركة حقوق الإنسان في البحرين.

ففي مساء ٩٥/٦/٥ شهد مجلس اللوردات سجالاً حياً حول أوضاع البحرين ومن ذلك انتهاكات حقوق الإنسان بين البارونة لفيدا تشوكر المتحدثة باسم الحكومة واللورد ابريك افبري رئيس مجموعة حقوق الإنسان في البرلمان البريطاني واللورد كلينتون ديفس وقد اهتمت الصحافة البريطانية بهذا النقاش المثير والذي قدم فيه اللوردان أدلة دامغة على الخروقات الفاضحة لحقوق الإنسان من قبل الحكم في البحرين وتواطؤ الحكومة البريطانية عما يجري من انتهاكات وتبرير سياسة حكومة البحرين وتسويقها امام الرأي العام البريطاني.

وقد بعثت حكومة البحرين السيد غازي محمد القصيبي وكيل وزارة الخارجية إلى بريطانيا ا ولكنه لم يستطع اقناع أحد بمبررات الحكومة حول عمليات القمع الوحشي للإحتجاجات السلمية الدستورية.

# الاجتماع الموسع الأول للجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين

عقدت لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين اجتماعها الموسع الأول في نهاية النصف الثاني من يونية ( حزيران ) ١٩٩٥ . لتقييم الخطوة أنشطتها وأدائها في السنوات الأخيرة، وخصوصا خلال فترة الأحداث التي تمر بها البحرين منذ ديسمبر ( ك١ ) ١٩٩٤ . كما درست أوضاعها في اطار التطورات التي تشهدها حركة حقوق الانسان الدولية والعربية والبحرانية.

وقد قدمت أمام الاجتماع عدة تقارير تناولت المهمات المماثلة أمام اللجنة وأوضاع حركة حقوق الانسان الدولية والعربية والبحرانية ومكان لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين كمكون لكل من هذه الحركات ودورها فيها.

كما قدمت تقارير عن أنشطة لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين في عدد من بلدان ومناطق العالم التي تتواجد فيها منظماتها. وعلى أساس تلك التقارير وجدول الأعمال المقر جرت مناقشات مستفيضة لدراسة جميع جوانب العمل الحالي ولتحسين الأداء كما ونوعا في المستقبل.

أولا حول علاقات اللجنة :

١ – قيم الاجتماع التطورات الايجابية في حركة حقوق الانسان البحرانية والتي تتسم بتعدد منظمات حقوق الانسان وتزايد عدد الشخصيات المهتمة بحقوق الانسان. وفي الوقت الذي أبدى فيه المجتمعون ارتياحهم للتعاون الجيد الذي نشأ بين تلك الجهات مجتمعة – خصوصا خلال فترة الأحداث الأخيرة في البحرين وبشكل متميز خلال الدورة ٥١ للجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة في جنيف في شهر مارس الماضي – فقد درسوا سبل تطور هذا التعاون مستقبلا.

كما ركز الاجتماع على دراسة خصوصية لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين في حركة حقوق الانسان البحرانية. وأكدوا على أن مصداقية عمل اللجنة ودينوميتها يتأتيان من كونها تهتم بقضية حقوق انسان البحرين كفرد وحقوق مواطني البحرين كشعب وحقوق سكان البحرين كبشر، دون تمييز على أساس ديني أو مذهبي أو طائفي أو جنسي أو قومي .. الخ. ودون التمحور حول مصلحة جماعة بمفردها.

كما ناقش الاجتماع مسألة تكامل امكانيات وصلاحيات منظمات لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين بما يشجع مبادراتها الخلاقة ويحسن من أداء عملها وعمل أفرادها لينعكس بالتالي ايجابا على أداء اللجنة ككل.

كما ناقش سبل اجتذاب متطوعين وأصدقاء جدد للعمل مع اللجنة من داخل البحرين وخارجها.

٢ – راجع الاجتماع طبيعة العلاقات القائمة بين منظمات حقوق الانسان العربية وكذلك المنظمات التي تهتم بقضايا حقوق الانسان كاتحادات المحامين والعمال والمرأة . واذ أشاد الاجتماع بالدور الذي لعبته هذه المنظمات الاقليمية في الدفاع عن حقوق الانسان في البلدان العربية، بما في ذلك وقوفها الى جانب نصرة حقوق الانسان في البحرين خلال الأحداث الأخيرة، فان الاجتماع توقف أيضا عند جوانب القصور التي تعاني منها غالبية هذه المنظمات والتي تعود في أحيان كثيرة الى تحيز بعض قياديبها نشاطها لمصالح سياسية ضيقة.

وأشاد الاجتماع بالقفزات الفاعلة التي تمت بين منظمات حقوق الانسان الوطنية والاقليمية العربية. وأكد على ضرورة التمسك باعلان مدريد لمنظمات حقوق الانسان العربية والذي أقر في فبراير ( شباط ) من هذا العام. ودعا الى العمل على ايجاد اطار فعال لمنظمات حقوق الانسان العربية ، حسب ما أوصى به اجتماع كوبنهاجن الذي عقد في مارس ( آذار ) من هذا العام على هامش القمة الاجتماعية الاقتصادية.

لكن الاجتماع توقف أيضا عند ضعف العلاقات الثنائية التي تربط فيما بين هذه المنظمات وتطرق الى بحث أسبابها خصوصا في جانب لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين، والى سبل تفادي ذلك.

وفي هذا الصدد أكد الاجتماع على أهمية تطوير العلاقات مع منظمات حقوق الانسان في الكويت والتي أثت مردودها الايجابي الكبير على قضية حقوق الانسان في البحرين، والتي يمكن أن تشكل أيضا نموذجا للتعاون فيما بين منظمات





حقوق الانسان العربية.

كما توقف أمام العلاقات الايجابية والعملية التي تربط لجنتنا بمنظمات حقوق الانسان العربية التي يشكر لها دورها الفعال في دعم نشاط لجنتنا وتحسينه. ودرس سبل تطويرهذه العلاقات مستقبلا.

٣ – قيم الاجتماع علاقات اللجنة مع المنظمات الدولية لحقوق الانسان وأجهزة الأمم المتحدة المختصة بحقوق الانسان.وغيرها من المؤسسات الحقوقية والسياسية والاعلامية.

وثمن الاجتماع عاليا حصول لجنتنا على عضوية الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان. كما درس واقع علاقاتنا بكل من منظمة العفو الدولية ورقابة حقوق الانسان والمنظمة الدولية لمناهضة التعذيب و المادة XIX ولجنة المحامين من أجل حقوق الانسان وغيرها من المنظمات ذات السمعة والهيبة الدوليتين، وناقش جوانب القصور في العلاقة مع هذه المنظمات وسبل الارتفاع بها الى مستويات أفضل، بما في الحصول على عضوية بعض هذه المنظمات في ضوء الاتصالات الجارية معها.

وتطرق الاجتماع الى العلاقات مع المنظمات الوطنية لحقوق الانسان في مختلف بلدان العالم ، وناقش سبل تطويرها. لكنه أكد بشكل خاص على ضرورة نسج العلاقات وتطويرها مع منظمات حقوق الانسان في كل من اليابان وألمانيا.

ثانيا : حول تطوير أساليب وأداء عمل اللجنة:

درس الاجتماع عليا مشكلة معاناة لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين من نقص أو غياب أو ضعف المتخصصين و المحترفين والكوادر المؤهلة تأهيلا جيدا في مجال حقوق الانسان. واذ يعمل هؤلاء المتطوعون في ظروف تحريم هذا النشاط في البحرين وتعقب نشطائه في الخارج ، فان ذلك يشكل رادعا كبيرا لتوسع نشاط اللجنة وتطويره.

وأشاد الاجتماع بالانجاز الفعلية التي تمت بين منظمات حقوق الانسان الوطنية والاقليمية العربية. وأكد على ضرورة التمسك باعلان مدريد لمنظمات حقوق الانسان العربية والذي أقر في فبراير ( شباط ) من هذا العام. ودعا الى العمل على ايجاد اطار فعال لمنظمات حقوق الانسان العربية ، حسب ما أوصى به اجتماع كوبنهاجن الذي عقد في مارس ( آذار ) من هذا العام على هامش القمة الاجتماعية الاقتصادية.

لكن الاجتماع توقف أيضا عند ضعف العلاقات الثنائية التي تربط فيما بين هذه المنظمات وتطرق الى بحث أسبابها خصوصا في جانب لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين، والى سبل تفادي ذلك.

وفي هذا الصدد أكد الاجتماع على أهمية تطوير العلاقات مع منظمات حقوق الانسان في الكويت والتي أثت مردودها الايجابي الكبير على قضية حقوق الانسان في البحرين، والتي يمكن أن تشكل أيضا نموذجا للتعاون فيما بين منظمات العليا والأساليب التقنية الحديثة التي وصل اليها الكثير من حقوق الانسان . والدخول ضمن شبكة المعلومات العالمية لحقوق الانسان والمنظمات غير الحكومية والبريد الالكتروني وغير ذلك.

٣ – حيا الاجتماع صدور نشرتي " حقوق الانسان – البحرين " بالعربية والانجليزية. وناقش سبل تطويرهما وتعزيز فاعليتهما.

٤ – توقف الاجتماع عليا عند أساليب الادارة والتنظيم المتبعة في لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين. وناقش معوقات العمل الناتجة عن ذلك وسبل تفاديها. وأقر نظام اللامركزية في العمل بين منظمات اللجنة واعطائها صلاحيات عامة واسعة الى جانب التخصص لكل منظمة ، بما في ذلك مركز يختص بالتنسيق بين هذه المنظمات، على أن يوجه الاجتماع الموسع الدوري ( مرتين في العام ) النشاط العام للجنة ويرسم خطته.

٥ – ناقش الاجتماع سبل تقديم المساعدات الانسانية للذين تعرضوا للتعذيب والسجناء السياسيين والمنفيين وعائلاتهم والباحثين عن اللجوء السياسي.

وفي هذا الصدد ، فان اللجنة ستوظف علاقاتها مع اجهزة الأمم المتحدة المعنية ومنظمات ومؤسسات انسانية لتوفير العلاج لمن تعرض للتعذيب ومساعدة السجناء السياسيين والمنفيين وعائلاتهم ماديا ومعنويا وتقديم الاستشارة القانونية عن الباحثين للجوء السياسي.

حيا الاجتماع مناضلي حقوق الانسان في داخل البحرين والجهود القيمة لأولئك العاملين المجهولين من أجل حقوق الانسان في بلادنا . ودعاهم الى المزيد من التنظيم والعمل لنشر ثقافة حقوق الانسان والى احترام وتطبيق الشرعة الدولية لحقوق الانسان والى تفعيل دستور دولة البحرين والغاء القوانين المجحفة بحقوق الانسان وتطوير القوانين الأخرى للاقرار بمزيد من حقوق الانسان في البحرين.

أشاد الاجتماع بالتطور الكبير الذي شهده مجتمع البحرين باتجاه بلورة حركة دستورية ساعية لاستعادة الدستور على طريق بناء المجتمع المدني في ظل دولة القانون والمؤسسات الديمقراطية.

ودعا الاجتماع الى المبادرة الى اعلان قيام منظمات علنية لحقوق الانسان في البحرين، كما دعا السلطات الى الاعتراف بهذه المنظمات واحترام استقلاليتها ودورها في المجتمع كاحدى الوسائل الهامة للدخول بلادنا الى عالم الحضارة البشرية المعاصرة.

١٩٩٥/٦/١٧

## اخبارسريعة

في الزيارة التي قام بها وزير الاعلام البحريني الى الاردن ، حمل معه رسالة الى المسئولين الأردنيين، شكوى من الديوان الاميري على رئيس تحرير المجد الاستاذ فهد الرياوي لانه نشر مقالا بعنوان" فليرحل غلوب باشا البحرين ، للاخ عبدالرحمن النعيمي، وقد استدعي الاستاذ الرياوي للتحقيق في القضية ، حيث كشف بجلاء الاوضاع المزرية التى يعيشها شعبنا من جراء تسلط المرتزقة البريطانيين واصرار آل خليفة على عدم الاستجابة للمطالب الديمقراطية التى يطالب بها الشعب.

وسينظر في القضية في محكمة المطبوعات يوم ١٧ من الشهر الجاري.

ان حكومة البحرين المعادية شرية الصحافة في البحرين ، تتوهم بان البلدان الاخرى ستستجيب لطلبها وستتخذ اجراءات قمعية بحق الصحافة الشريفة !!

انا على ثقة بان القضاء الاردني لن يقف مع المرتزقة البريطانيين في البحرين ، بل سيوجه سيراً جريدة المجد الغراء من التهم الموجهة اليها خليجياً.

* * *

اسرة تحرير الامل يهنئون الرفاق في لجنة حقوق الانسان على نشرتهم " حقوق الانسان / البحرين " العربية والانكليزية ، حيث اضافت الى الدوريات البحرانية المعارضة رقماً نوعياً .

تتمنى لهم النجاح في مهمتهم النبيلة ، في الدفاع عن حقوق المواطنين في بلادنا ، وان يقفوا مناصرين لقضية حقوق الانسان في كل مكان.

كما نهنيء اخوتنا في حركة احرار البحرين على الاعداد المتميزة لنشرتهم الجديدة "الدستور" فقد كانوا موفقين في اختيار الاسم، وجاء مضمون الأعداد الصادرة لتعبر عن الهم الكبير للحركة ، وهو ضرورة تكثيف كل الجهود لاقناع الحكومة بضرورة تفعيل الدستور.

* * *

لبحرنة التعليم استدعت وزارة التربية العاطلات عن العمل وأبلغتهن بتعيينهن بدلاً عن المدرسات المصريات فتم الأتصال بالسلطات العليا لإلغاء القرار. وعلى المدرسات العاطلات الانتظار إلى مناسبة اخرى!

# توجهات لاستيلاء الحزب الحاكم على كل الوزارات!

رغم عدم السماح للعمل الحزبي في البحرين، إلا أن الاسرة الحاكمة هي الحزب الحاكم الذي ينظم اعماله من خلال مجلس العائلة.

ومنذ استيلائها على جزر البحرين عام ١٧٨٤ ، فان اسرة آل خليفة تعتبر الارض ملكاًخاصاً لها ام الشعب فانهم رعية ، والامير هو الذي يهب الاراضي لمن يشاء ، وهو الذي يصادر الارض من اصحابها اذا كان في ذلك مصلحة للبيت الحاكم. بل يمكن القول بان كبار افراد الاسرة يمكنهم مصادرة اية اراضي يريدونها ، كما شاهدنا عدة مرات من قبل محمد بن سلمان الاخ الاكبر للحاكم.

وبعد الانتفاضة ، برزت عدة ظواهر للمراقبين :

الظاهرة الاولى: يتصرف الامير واخيه وولي العهد بان الانتفاضة موجهة الى البيت الحاكم ، وليس الى النظام السياسي ، ويرددون باستمرار بان اي تهاون مع الشعب يعني ان يرحل آل خليفة كما رحل الشاه واسرته من ايران . وبالتالي فان العناصر الاساسية التي كانت تتوزع المواقف من الشعب قد توحدت ، واصبح بعضها يزايد على الآخر في ضرورة قمع الشعب، حيث وجدنا حمد بن عيسى يهدد باستخدام قوة الدفاع اذا لم تكن قوات الداخلية كافية للقضاء على الانتفاضة.

الظاهرة الثانية : ليس بين كبار افراد الاسرة الحاكم من يمتلك رؤية استراتيجية لما يدور في البلاد، فقد تملكهم الخوف وردود الفعل السريعة والهوجاء، بحيث استغرب كل المراقبين قدرة الاسرة الحاكمة على استعداء طائفة باكملها وهي طائفة الشيعة ، من خلال التأكيد اليومي بان الحركة اصولية شيعية وموجهة من ايران . وبالتالي فان آل خليفة الحقوا الجزء الاكبر من الشعب بقوة خارجية ، ووضعوا انفسهم في مواجهة هذه الغالبية . واعتبروا ان الانتصار على غالبية الشعب هو المطلوب في الوقت الحاضر ، بدلا من أن يتصرفوا كحاكمين على البلاد بأسرها ، تهمهم مصلحة الشعب والوطن، يحكمون العقل بدلا من العاطفة والكبرياء القبلية.

الظاهرة الثالثة: ان الخوف الذي تولد لدى الاسرة الحاكمة ، قد عبر عن نفسه في اللقاءات التي دارت مع الاعيان ، حيث تصرف آل خليفة وكأنهم حاكمين على السنة في مواجهة الشعب ، وفي الوقت ذاته، ازعجوا جدا من سلوك السنة الغلاة الذين رفضوا الانجرار الى المستنقع الطائفي الذى سار اليه آل خليفة بحماقة عالية ، وبالرغم من التعبئة الطائفية والقبلية التى ارادوا شحن المحسوبين عليهم ، الا ان الغلبية الساحقة من الشعب اعتبرت بان المعركة موجهة ضد الحكم ، وسلوكه السياسي، وبالتالي فان المطلوب ليس التخلص من رموز، بالرغم من بشاعتها، وانما التخلص من سياسة ، من نهج سارت عليه اثلبلاد سنوات طويلة ، ولم يعد ممكناً الاستمرار في هذا الطريق في ظل المتغيرات الكبيرة التى حصلت داخل البلاد وعلى الاصعدة الاقليمية والعربية والدولية .

الظاهرة الرابعة ، ان الاسرة الحاكمة وهي ترى الانقضاض الشعبي من حولها ، والتذمر المتزايد من قطاعات واسعة ، عبر عنها أحد الصحفيين الحاقدين على الحركة الشعبية، عندما قال رغيد ومنذر، فقد عبر بوضوح بان الاستياء من الوضع السياسي ومن الاحتقان وانعدام الحريات والتسلط الذى يمارسه افراد الاسرة الحاكمة قد شمل ليس فقط الحفاة والعاطلين عن العمل ، بل وصلت اصداؤه الى المثرفين الذين يرون ضرورة ملحة في الحريات السياسية ، فبدون هواء الحرية يصعب العيش .

ان اتساع رقعة المعارضة، قد جعل الاسرة الحاكمة تتوجه الى المزيد من الاستيلاءعلى المقاعد الحكومية والوزارية ، وكان المؤشر الاول في وزارة العمل عندما تمت تنحية عبدالله المدني وكيل وزارة العمل بالرغم من الاخلاص الشديد الذى عرف عنه للاسرة والنظام ، ولكنه لفظ بشكل مذل ، حيث تم تعيين بديله وهو في مؤتمر منظمة العمل العربية الذى انعقد في الاسكندرية في الشهر الرابع ، حيث سافر كوكيل وزارة وعاد وهو خارج الوزارة !! وتم تعيين ثلاثة من الاسرة الحاكمة مسؤولين اساسين في هذه الوزارة.

وفي الوقت الحاضر وحيث تبعث الاسرة بالوانات اختبار للاصلاح الاداري، فانها تتحدث عن تغييرات كبيرة في الوزارات ، ولكن لصالح الاسرة، حيث يشير البعض بان عددا اكبر من افراد الاسرة الحاكمة سيصبحون وزراء وستقل نسبة مشاركة الافراد العاديين ، حيث من المتوقع ان يخرج الشيراوي وابراهيم عبدالكريم وحبيب قاسم وعلى فخرو غيرهم والتنافس سيكون بين افراد الاسرة الحاكمة.

لاشك ان التطورات قد دفعت الاسرة الحاكمة الى كشف المزيد من اوراقها ، بحيث بان للقاصي والداني بان هذه الاسرة لم تتعلم شيئا لامن الانتفاضات والتحركات الشعبية التى شهدتها البحرين منذ مطلع القرن ، ولا من التطور الكبير الحاصل في البنية الاجتماعية للبلاد، ولا من التطورات الكبيرة الحاصلة في المنطقة والعالم. ولا تريد ان تحكم العقل في سلوكها وعلاقاتها مع الشعب، بل تريد مواصلة السير في الطريق الذى ادى الى الكوارث والأزمة السياسية المستفحلة .

ويقول الكثير من المراقبين ، بأن مثل هذا السلوك دليل واضح على عجز الطاقم الحاكم عن مواكبة التطورات ، وبالتالي اثبات افلاسه،ولكن النتيجة لن تكون وخيمة عليه فقط / بل قد يدفع الثمن المزيد من الابرياء ، وسيدفع الشعب المزيد من ضريبة القصور السياسي للطبقة الحاكمة.

وبالتالي فان من الضروري ان تحي المعارضة الدستورية بكل فصائلها استحقاقات مثل هذا الخلل في التركيبة الحاكمة، ولا يمكنها ان تقدم البديل من البرامج الا بالتمسك بالشعارات التى اجمع عليها الشعب ، والا بتوحيد الشعب ورص صفوفه، وافشال المخطط الطائفي الذي رسمته الاسرة الحاكمة .

We are not saboteurs , but demand the constitution

نحن لا نشاغب،بالدستور نطالب

طلاب و طالبات جامعة البحرين





## هذا الملف

*كان شهر محرم ، والايام الاولى منه ، حيث ذكرى سيد الشهداء ، الامام الحسين، مناسبة للتعبير عن مخزون الغضب على الطغاة ، القدماء والمعاصرين ، وكانت الايام الستة منذ السابع حتى الثالث عشر من محرم ، وما شهدته من مسيرات ومواكب وما رفعت فيها من شعارات ، ابلغ تعبير عن أن شعبنا، لن يتراجع عن النضال من اجل تحقيق المطالب العادلةالتي أجمع عليها، في العريضة التاريخية التي وقع عليها قرابة ٢٥ ألف مواطن.*

*أكد شعبنا بالمسيرات ومواكب العزاء الحسينيةوالعرائض السياسية وحملات الاحتجاج في الداخل والخارج، ان العين تهزم المخرز وان ابناءه على استعداد لحمل اكفانهم ومواجهة الطغاة ، وعلى استعداد لمواجهة الفصل من العمل واستقبال السجون والرصاص ، ولا يستسلم ، مصمما على ضرورة الانفراج السياسي واستجابة الحكم للمطالب العادلة للشعب.*

*لم تنجح السياسة الطائفية التى رسمها هندرسون لتمزيق الصفوف الشعبية ، فقد ادرك الجميع ان هذا المرتزق البريطاني لديه في الادراج كثيرا من الاوراق القديمة الصفراء، وكذلك الحال لدى كبار المسئولين الذين يسيروا على خطى ابائهم واجدادهم في تمزيق الشعب . وبالرغم من كل الوسائل التى اتبعوها، فقد كان واضحاً من شعارات الانتفاضة، ومن المواكب الحسينية ان على الجميع ان يوجه غضبه على النظام ، وان يتم التركيز على الاهداف الديمقراطية المشتركة التى اجمع عليها الشعب في العريضة التاريخية .*

*وبالرغم الجهود التى بذلها كل المخلصين لاقناع الاسرة الحاكمة بان عليها ان تفتح الحوار ، او تطلق مبادرة سياسية ايجابية ، في اعلان العفو العام ، وتشكيل لجنة للبحث في اسباب القتل ، واعطاء وعد باعادة العمل بالدستور وموعد للانتخابات، فانها مصممة على تجاهل ارادة الشعب ، ومصممة على السير في الطريق الخاطيء.*

*نواصل في هذا الملف الخامس، رصدنا للحدث الكبير، مواقف لجنة التنسيق والنقاشات الساخنة في مجلس اللوردات البريطاني ، حيث كان للصديق الكبير لشعبنا ، اللورد ايفبري وزملاؤه ، مواقف مشرفة ، ضد حكومة تعتبر نفسها معنية بالنفط والمقاولات في الخليج، بدلا من اي اعتبار اخر.*

**بمناسبة انعقاد الدورة الحادية والعشرون للجنة التنسيق لملتقى الحوار الديمقراطي الثورى العربي ، وجهت لجنة التنسيق مذكرة الى اعضاء الملتقى ، تشرح فيها تطورات الاوضاع في بلادنا، وللأهمية نعيد نشرها**

الاخوة / أعضاء ملتقى الحوار الديمقراطي الثوري العربي المحترمين تحية نضالية وبعد

## الموضوع : تطورات الاوضاع في البحرين

تتابعون . ولا شك . الاوضاع السياسية في البحرين ، منذ الانتفاضة الشعبية في الخامس من ديسمبر ١٩٩٤ وللوقت الحاضر، حيث اعتقلت السلطة في ذلك اليوم الشيخ علي سلمان ، من العناصر النشطة الداعية للتوقيع على العريضة الشعبية التى اجمعت عليها كافة القوى والشخصيات السياسية ، القومية والديمقراطية والاسلامية المتنورة في البحرين .

لقد حرصت الحركة الدستورية ( وهي الحركة المطالبة باعادة الحياة الدستور ، وتضم كافة التيارات السياسية ، القومية والديمقراطية والاسلامية المتنورة) على العمل العلني والسلمي ، لاقناع الامير والمسئولين في بلادنا بان من الضروري ، وللخروج من الأزمة السياسية، انهاء الوضعية الاستثنائية التى تعيشها البلاد منذ حل المجلس الوطني وتعليق الحياة البرلمانية عام ١٩٧٥ .

ومن اجل ذلك ، حرصت على تنظيم الحوار بين مختلف التيارات والشخصيات الوطنية بمختلف تلاوينها، واعتبر الجميع بان تعطيل الحياة البرلمانية وعدم العودة الى الدستور هو السبب الأساسي في الاحتقان السياسي الذى تعيشه البلاد . وتمكنت من التوصل الى عريضة وقع عليها قرابة ٣٠٠ شخصية من الفعاليات السياسية والدينية في البلاد عام ١٩٩٢، وتم تقديمها الى الامير عبر وفد سداسي .

وبدلا من الاستجابة للمطلب الدستوري العادل ، فان الامير قد استبق الحركة الدستورية ، واعلن بمرسوم اميري عن تشكيل مجلس الشورى الملحق بمجلس الوزراء ، والذي ينص نظامه الداخلي على ان اجتماعاته سرية ويقدم المشورة الى الحكومة فيما يحال اليه من قضايا . وبالتالي فقد كان رد الامير : لقد شكلنا مجلس الشورى، وهى الصيغة المناسبة لاوضاع البحرين !!

وبعد اكثر من عام من عمر مجلس الشورى ، وبعد ان اتضح للقاصي والداني عقم هذا المجلس، تداعت الشخصيات الدستورية الى سلسلة اجتماعات علنية ، تمخضت عن عريضة اجمع عليها ممثلو كافة التيارات السياسية في البلاد، على ان يشارك في التوقيع عليها الغالبية الساحقة من المواطنين ، وترفع الى الامير في العيد الوطني الذي يصادف ١٦ ديسمبر من كل عام .

وخلال الشهرين ( اكتوبر ونوفمبر ) تم توقيع ٢٥ الف مواطن على تلك العريضة ، وتم تشكيل وفد ليقدمها الى الأمير، الا ان المخابرات التى يقودها المرتزق البريطاني ، اللواء ايان هندرسون، المدير العام للامن العام في البحرين ، اراد استباق الحدث ، وقطع الطريق على الحركة الدستورية السلمية باعتقال الشيخ علي سلمان ، ثم اطلاق النار على المتظاهرين الذين استنكروا عملية الاحتجاز وما تلاها من اشاعات عن استشهاده تحت التعذيب.

ومنذ ذلك التاريخ ، ارادت الحكومة تصوير الاحداث على انها اصولية ، مدفوعة من الخارج ، وان هناك عناصر مخربة استهدفت الاملاك العامة وتخريبها، وبالتالي حولت الحدث الكبير الى جرائم تخريب.

ويمكن القول بان الحكومة ارادت ان تصرف الانظار عن طبيعة المشاكل التى تعاني منها البلاد، والتى لخصتها بوضوح العريضة الدستورية : تفعيل الدستور، اعادة الحياة البرلمانية ، اطلاق سراح السجناء والمعتقلين السياسيين ، السماح للمبعدين بالعودة ، حل مشكلة البدون، حل مشكلة العاطلين عن العمل الذين وصل عددهم الى ٣٠ الف مواطن، الحقوق السياسية للمرأة ، الحريات العامة في البلاد. والادهى من ذلك ، انها ارادت تحويل المسألة الى صراع طائفي بين الشيعة والسنة، حيث ادعت بان الحركة شيعية ، وان السنة مستهدفون !!

ان الحكومة يعملها هذا قد استعدت عليها اكثر من ٦٥٪ من شعب البحرين ، ولم تكسب البقية ، حيث يدرك جميع المواطنين بان الشعارات المرفوعة هي شعارات الجميع ، من السنة والشيعة الذين وقعوا على العريضة الدستورية بالاضافة الى التيار الديمقراطي الواسع الانتشار وسط الطائفتين . وبالتالي لم تنجح الحكومة في اثارة اية خلافات اوصدامات او ازمة بين افراد الشعب او بين الطائفتين ، رغم التحريض اليومي، ورغم البيانات التى توزعها المخابرات ، تارة باسم السنة وتارة باسم الشيعة. وكانت مناسبة عاشورا ابلغ تعبير عن التضامن الشعبي ضد الحكومة ، حيث ردد الجميع : نحن لا نشاغب ، بالدستور نطالب.

لقد ارادت الحكومة قمع الانتفاضة باطلاق الرصاص على المتظاهرين ، واعتقال الالاف منهم ، والحصيلة هو استشهاد اربعة عشر مناضلا، واعتقال قرابة ٥٠٠٠ مواطن في الوقت الحاضر، وابعاد اكثر من عشرين مناضلا الى خارج البحرين ، ولكن سياسة القمع لم ترهب الناس، فقد وقع ٢٥٠ مواطن من الديمقراطيين على عريضة يطالبون فيها بالعمل بالدستور واجراء انتخابات عامة لمجلس وطني كامل الصلاحيات ، كما اصدرت الفعاليات النسائية ( ٢٠ شخصية نسائية بارزة ) بيانا حددوا فيه المطالب الملحة لشعب البحرين ، واصدر العلماء بيانات متكررة يطالبون فيها الحكومة بالكف عن سياسة القتل ، والدخول في حوار مع المعارضة للوصول الى حلول وسط تخرج البلاد من الأزمة السياسية والاقتصادية المستفحلة.

وترفض السلطة الحاكمة الدخول في حوار مع المعارضة ، وتصر على استقبال وفود منفصلة تحددها من اعيان الطائفتين ، حيث رفضت مرارا وفدا شعبيا موحدا!!! ، وبالتالي فانها لاتريد حلا للمشاكل التى تعاني منها البلاد ، وانما تريد استدرار العطف من الدول الخليجية المجاورة للحصول على المزيد من المساعدات السعودية والكويتية والاماراتية .

وبدلا من التفتيش عن اسباب الأزمة داخل البلاد ، ووضع الحلول الصحيحة لها ، عبر الحوار مع اقطاب المعارضة، او عبر العفو العام والاعلان عن اجراء انتخابات عامة في البلاد لمجلس تشريعي ، فان الحكومة تتوهم بان هناك عدوا خارجيا يجب تطويقه، بالضغط الخليجي المشترك على كافة البلدان العربية لمحاصرة الاصوات الوطنية في الخارج ، وحملات التضامن من كافة الاحزاب والمنظمات الشقيقة والصديقة او ارسال وزير الخارجية الى البلدان الاوربية لمنعها من اعطاء اللجوء السياسي للعناصر التى قامت بابعادها الى الخارج، والتهديد بضرب المصالح الغربية اذا لم تقف اجهزة الاعلام عن نشر الاخبار عن الانتفاضة !!

انها سياسة خاطئة، لايمكنها الا ان توقع البلاد في المزيد من الأزمات ، وبالتالي ليس حلا ان تكسب الحكومة البريطانية او الفرنسية في الوقت الذي تخسر الشعب بمجموعه، ويقف الناس صفا واحدا يطالبون برحيل هندرسون، الرمز المقن للاستعمار البريطاني وبقاياه للوقت الحاضر، واعادة الحياة البرلمانية ، والسماح للمبعدين بحق العودة الى البحرين ، وهم يتجاوزون في الوقت الحاضر المئات.

ان الاوضاع في البحرين ، ايها الاخوة ، هي التعبير المكثف عن الأزمة العامة في منطقة الخليج، حيث الأسر الحاكمة التى تتصرف مع الشعب على انه رعية، وتعتبر الأرض ومن عليها ملكا خاصا لافراد الأسرة ، وتقدم الصيغ السياسية التى تراها مناسبة لها، ويرفض اهليها الاستماع الى صوت الشعب . وبالتالي ليس بمحض الصدفة هذا التحالف والتضامن الواسع الرسمي الخليجي مع حكومة البحرين ، التى ستجر المنطقة ، بسياساتها الخاطئة ، الى دوامة عدم الاستقرار والاضطراب السياسي والاقتصادي والاجتماعي الواسع ، وتفتح الابواب واسعة للمزيد من التدخلات الخارجية في الشأن الداخلي. وليس بمحض الصدفة ان تمنع كافة الصحف ووسائل الاعلام الخليجية، عدا الطليعة الكويتية، عن نشر اخبار التحركات الشعبية ، وتردد التصريحات التى توزعها فقط وزارة الداخلية او تصريحات المسؤولين في البحرين ، وبالتالي وجهة نظرهم الخاصة في هذه الاحداث الكبيرة.

ايها الاخوة الاعزاء/

ان الديمقراطية . كما اكدت عليها كافة الوثائق الصادرة عن ملتقيات الحوار الديمقراطي الثورى العربي . هي المطلب الملح للجماهير من المحيط الى الخليج، فعبر الحريات السياسية يمكن للجماهير ان تشارك بفعالية في صياغة القرارات السياسية ، المحلية والقومية منها على حد سواء، وعبر الحريات السياسية ، يمكن اشراك اوسع الجماهير في عمليات الاعتراض ضد المشروع الامبريالي الصهيوني المستدف تطويق امتنا والاستيلاء على قرارها السياسي ومصالحها الاقتصادية، ورسم السياسات المنسجمة مع مصالح شعبنا وامتنا ، والحد من طغيان وجبروت الانظمة الرجعية ، وبالتالي التعبير الدقيق عن موازين القوى الشعبية في كل بلد عربي وعلى مستوى الوطن برمته.

اننا في الوقت الذي نعتز بوقوفكم الى جانب شعبنا وانتفاضته وحركته الوطنية والديمقراطية والاسلامية المتنورة ، على ثقة معلقة بانكم مع المطلب الديمقراطي الذي يرفعه شعب البحرين ، والذي قدم من اجله العديد من الشهداء والالاف من المعتقلين في الاشهر الستة الاخيرة، وانكم تدركون جيدا حيل والاعيب السلطة وكذبها ، وبالتالي لن تنطلي عليكم كل الزيف الاعلامي الكثيف الذي يسعى لطمس جوهر الأزمة.

واثقين من استمرار تضامنكم معنا، مع شعبنا ، مع اخواتكم في الجزيرة والخليج، من اجل حركة ديمقراطية عربية ، تعيد للانسان العربي حقه في التمتع بحقه الطبيعي في الحرية ، وفي التمتع بحقه في ثروته . وتقبلوا تحياتنا الاخوية الكفاحية

يونيو ١٩٩٥





# البحرين : نقاشات ساخنة في مجلس اللوردات البريطاني

في ما يلي ترجمة النص الحرفي لمداولة مجلس اللوردات البريطاني حول البحرين في ١٩٩٥/٦/٥ كما وردت في السجل الرسمي لمناقشات المجلس الساعة ٧:٢٧ مساء.الخامس من يونيو ١٩٩٥

نهض اللورد ايفبوري ليسأل حكومة صاحبة الجلالة عن الخطوات التي سوف يتخذونها لتشجيع حكومة البحرين على ترويج الديمقراطية وحقوق الإنسان.

قال اللورد المحترم: أيها اللوردات، ان هناك علاقات حميمة بين بريطانيا والبحرين منذ العام ١٨٢٠ ، وإن علاقات الصداقة والتجارة والهدف المشترك في الخليج يجعلنا نتعاطف مع احتجاجات وتظلمات شعبها. وعلى مدى ١٥٠ عاماً حتى استقلالها عام ١٩٧١ ، كانت سياستنا تقوم على أساس الحفاظ على سلطة العائلة الحاكمة ولكن مع تشجيع التغيير التدريجي باتجاه تطوير النظام الحكومي وتشجيع الديمقراطية. ولربما كانت سرعة التغيير ابطأ مما كانت عليه في المناطق الأخرى من العالم التي خضعت للنفوذ البريطاني، وفي منتصف الخمسينات قمعنا حركة كانت تطالب ببرلمان منتخب، ودستور مكتوب، وحقوق الاتحادات العمالية وحرية التعبير.

ولكن بعد الاستقلال، بدا وكأن البحرين بدأت تطور من ملكية تنفيذية إلى ملكية دستورية، عندما وافق الأمير في العام ١٩٧٢ على انتخابات لمجلس تشريعي، وأدى ذلك إلى اعتماد دستور العام ١٩٧٣ الذي تشكل على ضوئه مجلس من ٣٠ عضواً منتخباً و١٥ وزيراً حكومياً معينين.

ولكن تلك التجربة الديمقراطية لم تستمر إلا ١٨ شهراً، فعندما رفض المجلس إقرار مشروع قانون امن الدولة، الذي يعطي السلطات صلاحية اعتقال أي شخص لمدد تصل إلى ثلاث سنوات، قابلة للتجديد إلى مالا نهاية، حل الأمير المجلس في ٢٦ اغسطس ١٩٧٥ ، ورفع العمل بالدستور وبدأ يحكم بالأوامر الاميرية.

وفي العشرين عاماً التالية، طرحت عدة مبادرات لإعادة العمل بدستور العام ١٩٧٣ والمجلس الوطني. وقد بدأت آخر هذه المبادرات في اكتوبر ١٩٩٤ عندما طرح مواطنون مرموقون من الطائفتين السنية والشيعية، عريضة إلى الأمير، صيغت بعبارات مؤدبة، وطرحت (العريضة) البطالة والتضخم والخسائر التجارية، والأبعاد القسري وتقييد حرية التعبير وهيمنة الحكومة على الصحافة كأمثلة على المشاكل التي يرى الموقعون الـ ٢٥ ألفاً أنها ستُحل بإعادة المجلس الوطني واشراك المرأة بشكل أكبر في العملية الديمقراطية.

وكان من المفترض أن تسلم العريضة الى الأمير في ١٦ ديسمبر، وهو اليوم الذي أقر فيه الدستور المعلق. ولكن قبل حدوث ذلك، اعتقل الشيخ علي سلمان، الداعية الشاب ذو الشعبية الواسعة، بسبب حديثه عن العريضة في صلاته اليومية، واعتقل عدد آخر من الناس في مداهمات ليلية ذلك اليوم، أدى ذلك إلى اندلاع تظاهرات استمرت بتقطع خلال الشهور الستة الأخيرة، وإلى موجة اعتقالات من قبل السلطات ادت إلى احتجاز حوالي ٣٠٠٠ شخص. وأعلم أن هذا الرقم لا توافق عليه وزارة الخارجية ولكن منظمة العفو الدولية، مثلاً، تقول أن لديها قائمة بـ ٧٠٠ اسم للمعتقلين وتعتقد أن الرقم الحقيقي اكبر بكثير.

لقد استقبلنا هذا اليوم، أنا ومنظمة العفو الدولية، السيد القصيبي نائب وزير خارجية البحرين. ونحن نشكر له الاهتمام الذي احاطنا به والوقت الذي وفره لي للمناقشات المفصلة حول الوضع الحالي في البحرين. وعندما أثرت مسألة زيارة منظمة العفو الدولية إلى البحرين، أخبرني بأنه في الوقت الذي ليس فيه اعتراض على الزيارة من حيث المبدأ، فإنه لم يتفق معه على تاريخ محدد. وبعد ذلك تأكدت أن منظمة العفو الدولية تسعى منذ ستة شهور لزيارة البحرين، ولكنها لم تستطع تحقيق تاريخ محدد. وهذا مغاير لما تقوله سلطات البحرين للحكومة (البريطانية). ولقد رأيت رسائل من وزير الخارجية، ليست لشخص واحد فحسب، بل لعدد منهم، يقول لهم فيها بأن منظمة العفو الدولية قد دعيت إلى البحرين، وربما تحاول البارونة المحترمة التطرق إلى ذلك عندما تجيب.

كنت آمل أن أذهب إلى البحرين عندما دعتني حكومة البحرين في نوفمبر الماضي، ولكن تلك الدعوة الغيت في اللحظة الأخيرة بحجة أنهم كانوا في ذلك الوقت مشغولين بالتحضير لاجتماع مجلس التعاون الخليجي الذي كان سيعقد بعد شهر. وبالرغم من أنني طلبت مراراً اعادة الحياة إلى تلك الدعوة، فإن الموقف، مع الأسف، ما يزال جامداً، وعندما سألت السيد القصيبي عما إذا كان بامكاني الذهاب إلى البحرين مباشرة، بدأ يراوغ حول الموضوع. وما زلت اشك في ما إذا كان بالامكان، على الاطلاق، الذهاب إلى هناك لأرى بشكل مباشر بعض المشاكل التي تتحدث عنها هذا المساء.

لقد نجم عن الاحتجازات توجيه تهم إلى بعض الناس، لم يستطع السيد القصيبي ذكر عددهم. وكما أعلم فإن ١٦ شخصاً حوكموا في بداية مايو وان ١٩ آخرين يقال انهم اعترفوا بأعمال تخريب. انني اشجب بدون تحفظ أي اعمال عنف أو تدمير للممتلكات العامة والخاصة التي اقترنت بالتظاهرات في الشهور الستة الماضية. وللسلطات كل الحق في اتخاذ إجراءات صارمة ضد المجرمين الذين يقومون بهذه الأعمال. ولكن يبدو انهم غير قادرين على التمييز في أذهانهم بين المخربين العنيفين والمجرمين وبين أولئك المتظاهرين من أجل عودة الديمقراطية.

إن منظمة العفو الدولية غير مقتنعة بطريقة إجراء المحاكمات. وتقول أن المتهمين لا يُسمح لهم بالاتصال بمحامين أو الحصول على عناية صحية مستقلة. وقد أخبرني السيد القصيبي هذا الصباح أن كل المتهمين يحصلون على الاستشارة القانونية، وهناك بالتالي تضارب حول هذه النقطة. وأود أن اسأل ما إذا كانت الحكومة مهتمة بالتأكد من أن الضوابط المتفق عليها دولياً معمول بها في هذه الحالات، وإذا كان الأمر كذلك فهل تقدموا بذلك إلى حكومة البحرين؟ هل ستطلب الحكومة من السلطات البحرينية الموافقة على حضور مراقبين قانونيين في كل المرافعات؟ وهل سيوافقون على استناد أي اعترافات انتزعت من المتهمين تحت التعذيب من العرض امام المحاكم؟

وثمة نقطة أخرى برزت خلال النقاش مع السيد القصيبي، وهي مسألة حق الاستئناف ضد احكام محكمة امن الدولة. وكان فهمي للأمر انه حالما يصدر حكم تلك المحكمة، فإن ذلك نهاية الأمر. ولكنني أخبرت هذا الصباح (من قبل القصيبي) بأن لكل شخص تصدر المحكمة حكمها عليه حق الاستئناف، وهذه مسألة تحتاج إلى توضيح.

وحتى الآن فقد توفي ١٤ شخصاً نتيجة العنف من قبل قوات الأمن. أما خلال المظاهرات أو بعد أحداهم إلى السجن من قبل الشرطة. فمثلاً أصيب حميد قاسم، ١٧ عاماً، برصاصة مطاطية خارج مدرسة الدراز الاعدادية حوالي الساعة الثالثة والنصف بعد ظهر يوم ٢٥ مارس، ثم اطلق عليه النار وهو ملقى على الأرض، وسحب إلى داخل المدرسة التي كانت قوات الشغب تحتلها، وفي الصباح التالي، سلمت جثته الممزقة إلى عائلته، وبعض اصابعه مقطوعة، مع جروح عميقة في أعلى الرأس. وقد أخبرني شاهد عيان من القرية نفسها، وكان موجوداً في الحادثة، بأن اصابعه عثر عليها لاحقاً في إحدى زوايا ملعب المدرسة الملاطخة بالدماء. ومن بين الشباب الخمسة الذين شاهدوا سقوط حميد وقبض الشرطة عليه، اعتقل ثلاثة منهم بعد بضعة اسابيع، وقتل الرابع، نضال حبيب النشابة في اليوم نفسه (يوم اعتقال الثلاثة)، وهرب الخامس.

وتحدثت يوم أمس كذلك مع شاهد عيان على مقتل عبد القادر الفتلاوي ٢٥ عاماً الذي كان يعمل سائقاً والذي قتل بالرصاص وهو يحاول عبور الشارع. وعندما أخذ إلى مستشفى السلمانية، وهو جريح على حافة الموت، قال الاطباء انهم لا يستطيعون علاجه بدون اذن من وزارة الداخلية، ومات بدون علاج لاحقاً. وسلمت جثته إلى أهله في سيارة المستشفى ما بين الساعة ٨ - ٨:٣٠ صباحاً. وفي وقت لاحق ذلك الصباح، عندما أخذ الأهل والاصدقاء جسده للدفن، هوجموا من قبل قوات الشغب الذين كانوا يستعملون الغازات المسيلة للدموع، والهراوات وطائرة هيلوكبتر تطلق حبيبات معدنية، وطردوا من المقبرة.

ويتعرض الموقوفون إلى تعذيب بشكل روتيني. وقد تحدثت يوم أمس إلى شاب تعرض لـ "الفلقة" وهي نوع من التعذيب يعلق فيها المحكوم الرجلين من ركبتيه ومعصميه بعمود يعلق على مصطبتين، وهذا يسبب له ألماً شديداً، ثم يضرب على أخمص قدميه، واعطاني الضحية اسماء بعض المعذبين، وأعتقد أنه ابلغ منظمة العفوالدولية عنهم، والآن صدمة في كل نظام التعذيب والقتل والاعتقال العشوائي، هو أن الرجل الذي يترأسه ايان هندرسون، هو مواطن بريطاني، ويبدو أن السيد هورغ (وزير الدولة للشؤون الخارجية) يعتقد أن هذه القضية لها تبعات قليلة، ولكنها بالنسبة للضحايا وأقربائهم تعني تواطؤ بريطانيا في جرائم قوات الأمن. ومن بين الموقوفين نساء وأطفال. ونظراً لعدم نشر اية قائمة، فإن من الصعب اعطاء ارقام لهم، إلا ان جهة مسؤولة أخبرتني أن حوالي ٣٠ امرأة قيد الاعتقال بالاضافة الى حوالي ٥٠ طفلاً ما بين ١٢ - ١٥ عاماً.

وقالت الباروننة، ليندا تشوكر، في ١٥ مايو، عندما طرح اللورد المطلع، اللورد ارتشر، سؤالاً عن البحرين، بأن على مجموعات المعارضة أن تعمل بمسؤولية وفي إطار القانون. آمل أن توافق الباروننة المحترمة على أن على الحكومة أن تكون كذلك، إلا أن القانون (على ما يبدو) هو ما يقوله الأمير من وقت لآخر، وبالتالي فإن الكثير من الأعمال والكلمات ربما تكون مخالفة للقانون المحلي، فعلى الحكومة أن تعمل في اطار القانون كما يجب أن يكون عليه فيما لو طبقت الاعراف الدولية حول حرية التعبير والتجمع. ٣ ومن بين الموقوفين، السيدة عفاف الجمري، وقد ارسلت الى الباروننة المحترمة نسخة من رسالتي إلى السيد هورغ التي فصلت فيها اضطهاد كل عائلة الشيخ عبد الأمير الجمري، السياسي المسن، الذي كان عضواً بالمجلس الوطني في ١٩٧٣ والقاضي بالمحكمة العليا. اعتقلت السيدة الجمري وعذبت امام عيني والدها من قبل سيء الصيت عادل فليفل في ٨ مايو. وأخبرت الوزير صباح اليوم بأن لدينا عدة تقارير عن التعذيب الذي يمارسه ذلك الشخص وبالتالي فهناك حلقة من الحقائق حول هذه التقارير التي ليست معزولة عن بعضها البعض. وكانت السيدة الجمري معتقلة منذ ٨ مايو، وسمعت أنها اطلقت، وسررت بذلك كثيراً. ولكنها تركت وراءها اطفال فترة اعتقالها طفلين، عمرهما سبع وتسع سنوات، حسين عمره سبعة اعوام وزينب عمرها تسعة أعوام، اصبحت مسؤولة رعايتهما ملقاة على جدتهما

يتبع في العدد القادم





# "لاتنمية دون احلال الامن في المنطقة" ام "لاتنمية ولا أمن دون ديمقراطية" ؟

في كلمة الافتتاح التي القاها وزير الخارجية ، محمد بن مبارك آل خليفة، في اجتماعات الدورة الخامسة والخمسين للمجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي، اكد على ضرورة الامن والاستقرار في منطقة الخليج، لتحقيق التنمية والازدهار ، والاستفادة من مزايا القرارات الاقتصادية التي تضمنتها الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول المجلس، وكان من الطبيعي ان يشير الى العراق وايران.

لخص في كلمات رؤية حكام البحرين ، اذا لم نقل العالمية في مجلس التعاون الى العلاقة بين الحاكم والمحكوم، الى ضرورة ان يطيع المحكوم الحاكم ، ليتمكن الحاكم من نهب المزيد من الثروة ، وبناء المزيد من العقارات والاستيلاء على المزيد من الاراضي، وجلب المزيد من العمالة الاجنبية للاتجار بها ، اي اعادة خلق عبيد سلطة جائر" والناس تدرك جيداً انها غير مطالبة باتباع الحاكم الفاسد، حتى لو قاد ذلك الى القتل والتعذيب والسجون، والناس يدركون بان الامور لايمكن ان تستقيم دون حل المعادلة بشكل صحيح بين الحاكم والمحكوم، بين الطبقات الاجتماعية ، بين الافراد في المجتمع. ولا يمكن ان يستقيم الامر بالتنمية، من منظور الحاكم، فالتنمية ، يمكن النظر اليها من زوايا متعددة ، ولكن الاجماع العام بان التنمية هي تنمية الانسان، من مختلف الجوانب، ولا يمكن تنمية الانسان اذا كان مكبلاً بالقيود والقوانين التعسفية والاجراءات البوليسية.ولا يمكن تنمية الانسان اقتصادياً وتكبيم افواه بعض الناس لانهم ليسوا من الاسرة الحاكمة.

لقد ثبت على مر التاريخ، وبثبت بشكل متزايد في عصرنا ، وفي كافة البلدان بان الحريات السياسة هي قاعدة الاستقرار لأي مجتمع، فمن خلال العلنية والحوار والمشاركة السياسة ، اذا تم تبادل السلطة في المجتمعات الديمقراطية، يعاد تركيب المعادلة لتستقيم الامور، ولتأخذ المتغيرات دورها في اعادة تشكيل مواقع القوى والناس.

اما اذا سادت معادلة" بدون احلال الامن ، فلا تنمية " فذلك يعني ان النار باستمرار تحت الرماد ، ويمكن ان تسود لغة الرصاص بين الفترة والاخرى ، وعندما يكون الحديث عن الامن والاستقرار ، لايهام النفس الحاكمة ، ووسيلة للكذب على الخارج، ممن لايعرف من الامور الا ظاهرها.

السياسي ، لا اشارة الى الديمقراطية والحريات السياسية، لا اشارة الى ضرورة تطوير انظمة الحكم لتواكب المتغيرات، رغم ان الاجتماع كان مكرساً لمناقشة ما تم انجازه من قرارات القمة الخامسة عشرة التي انعقدت في البحرين .

هذا نهج خاطيء، ان تتصور الناس ارقاما، ادوات ، تتحرك لخدمة الاسر الحاكمة، وليس مطلوباً منها ان تندمر، بل ممنوعاً عليها ان تندمر، واذا تذمرت فان الشرطة واجهزة القمع الاخرى مطالبة باطلاق الرصاص عليها لذبح بعضها وتأديب الاخرين !!

الناس ليسوا كذلك، " فقد ولدتهم امهاتهم احرار" ، والناس يتعلمون باستمرار بان " افضل الجهاد كلمة حق عند سلطة جائر" والناس تدرك جيداً انها غير مطالبة باتباع الحاكم الفاسد، حتى لو قاد ذلك الى القتل والتعذيب والسجون، والناس يدركون بان الامور لايمكن ان تستقيم دون حل المعادلة بشكل صحيح بين الحاكم والمحكوم، بين الطبقات الاجتماعية ، بين الافراد في المجتمع. ولا يمكن ان يستقيم الامر بالتنمية، من منظور الحاكم، فالتنمية ، يمكن النظر

# بريطانيا والخليج في ندوة!

من ضمن النشاطات الاعلامية التي رتبتها الحكومة لابراز الإستقرار في البلاد ندوة بعنوان "بريطانيا والخليج" التي عقدت في ٥/٢٧ والتي نظمها مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية.

استهدفت الندوة من خلال العناصر المدعوة ، والابحاث المقدمة ابراز حجم المصالح البريطانية في منطقة الخليج، والعلاقات التاريخية التي تربط البريطانيين بالدولة الاستعمارية " التي لم تكن تغرب عنها الشمس" ويبدو ان الحكومة البحرين ، مدعومة من المملكة العربية السعودية، تهدف الى تشكيل "لوبي" عليحي من الشخصيات واصحاب المصالح البريطانيين، وتعتمد بشكل خاص ، في ذلك ، على حزب المحافظين الذي ابرز عددا من النواب المتعاطفين مع الانظمة الخليجية في مواجهة الحركات الدستورية التي بدأت تنتشر في هذه المنطقة او تلك ، وخاصة في البحرين والمملكة .

وتهدف البحرين ومن ورائها انظمة مجلس التعاون الى القول بانه ليس من مصلحة بريطانيا ان تتمتع بالحريات العامة ، وان عليها ان تسير في الركب السعودي ، وبالتالي ليس من مصلحتها ان تفتح الابواب للمعارضة البحرانية او السعودية !! ومراراً، ومن خلال الابحاث المقدمة، يشار الى أن حجم الصادرات البريطانية إلى دول مجلس قد بلغ ٣٥ مليار جنيه في حين بلغت وارداتها ١٠٣ مليار جنيه.

أما في الشأن السياسي، فقد تم تقديم بحث من قبل عضوة البرلمان البريطاني الفا ميتلا تحت عنوان "البرلمان البريطاني ومجالس الشورى في الخليج" حاولت أن تعرض فيه اطروحات الأمراء، مركزة بأن هذه المجالس تستند على الإسلام دون أن تدخل في الانتقادات العديدة لهذه التجارب.

وبصدد البحرين، فقد قالت "أن مجلس الشورى" هنا تم تطويره جيداً، حيث تم تكوينه بواسطة مرسوم أميري عام ١٩٩٣ وهو يمثل شرائح مختلفة من مجتمع البحرين ". ولم تتطرق إلى التجربة البرلمانية التي شهدتها البحرين في السبعينات، لكنها أشارت باقتضاب إلى الأحداث الأخيرة، مكتفية بما ورد في أحد التقارير بأن حواراً قد بدأ ( وفي الواقع الحال ، فليس هناك بين المعارضة والحكومة ، لان الحكومة ترفض الاستماع الى الرأي الآخر.

ولعل اظرف ما ورد في محاضرتها قولها "ان مجالس الشورى يلعبون دوراً مثالياً"!!

لا شك أن الوهم الغربي الاستعماري حول دونية شعوب العالم الثالث لم يكن بعيداً عن عقلية هذه النائبة، التي تلتقي في طروحاتها، وما يريده النظام السياسي المتخلف!

# الانتفاضة والمواقف الغربية

حدث آخر يكشف نفاق الحكومات الغربية وازدواجية معاييرها في التعاطي مع قضايا العالم والحدث هو انتفاضة شعبنا السلمية المطالبة بالحدود الدنيا لحقوقه البديهية والمشروعة.

لم يكن الحدث مفاجئاً تماماً للغرب الذي يعتبر الخليج منطقة مصالح حيوية ورصد أدق التفاصيل فيها . وتشكل البحرين ساحة وجود عسكري واستخباراتي واقتصادي وسياسي للغرب وخصوصاً الولايات المتحدة، وبريطانيا وفرنسا. لذا لا يمكن أن يعزى الموقف الرسمي لغياب المعلومات.

## المصالح أولاً

تعاملت الدول الغربية الثلاث مع الحدث انطلاقاً من مصالحها الحيوية في الخليج التي تعتبر منطقة نفوذ ومصالح استراتيجية، ولذا لا ينظر للبحرين على انفراد بل كجزء من منظومة مجلس التعاون الخليجي، وكجزء من ساحة لها استراتيجيتها، لذا لا يمكن تفسير المواقف أخذاً بالاعتبار حجم المصالح في البحرين فقط، بل كون البحرين مرتكزاً عسكرياً استراتيجياً للخليج كله.

إن البحرين هي مركز قيادة العمليات البحرية للتحالف الغربي، وهي مقر عملية التجسس والتنصت الاكتروني للمنطقة وخصوصاً تجاه ايران والعراق، وتضم قاعدة عيسى الجوية وقاعدة الجفير البحرية إضافة إلى منشآت أخرى تقدم تسهيلات واسعة لقوات التحالف، حيث قاعدة الجفير مركز قيادة القوات الأميركية في المنطقة. لكن هناك تهاوياً في حجم المصالح ونوعيتها، مما عكس نفسه على الموقف الرسمي، منطقة الخليج كما يقول المسؤولون الفرنسيون منطقة نفوذ أميركي، والدور البريطاني والتاريخي موظف لخدمة الدور الأميركي، فيما النفوذ الفرنسي طارئ على المنطقة ويصارع للحصول على مكانة في كل دولة من دول المنطقة، وقد حقق الفرنسيون نجاحات نسبية في الامارات وقطر، ولكنهم محبطون تجاه السعودية والكويت حيث خسروا في الاعوام التي تلت حرب الخليج الثانية معظم الصفقات لصالح الولايات المتحدة ليس للفرنسيين مصالح مهمة في البحرين التي هي محمية اميركية، وهذا ما يفسر موقفهم المنفتح على التحرك الشعبي وقوى المعارضة.

وقد تكون هذه هي المرة الأولى التي كانت فيه الدول الغربية الكبرى على تماس مباشر مع التحرك الشعبي واتصال مع القيادات الوطنية والدينية وقيادات المعارضة في الداخل والخارج، من خلال سفاراتها وصحفيها ورجال اعمالها ودبلوماسييها.

إن حكومة البحرين التي تحكر لنفسها تمثيل شعب البحرين حسب قول الشيخ محمد بن مبارك وزير الخارجية، لم تستوعب اتصال السفارات الغربية بالقيادات الوطنية والدينية. ولم تتردد من التعبير عن استيائها من ذلك رغم أن هذه الاتصالات غير رسمية. والحكومات الغربية في لقاءاتها مع هذه القيادات، تريد أن تكون على معرفة تفصيلية بالوضع، ومعرفة بقوى لا يمكن تجاهلها قد تجعلها التطورات في موقع المشارك في القرار لكن الملاحظ أيضاً أن كلا من الولايات المتحدة وبريطانيا وقفتا إلى جانب النظام الخليفي طوال ستة اشهر من قمعه لمواطنيه بشكل لم تعرفه البحرين في تاريخها الحديث. لقد تلقى النظام الخليفي مؤشرات واضحة تمثلت في توافد مسؤولين كبار أميركيين وبريطانيين على البحرين، واتصالات على مستوى عال تطمئنهم على موقف الدعم الرسمي. لكن ابلغ موقف هو خطاب دوجلاس هيرد وزير الخارجية البريطانية خلال حفل العشاء بمناسبة الذكرى الخمسين للجامعة العربية في لندن ، حيث خرج في خطابه عن سياق المناسبة قائلاً هناك نفر قليل من العرب يقومون بأعمال تشهير معادية ويسيئون إلى حقوق الضيافة، إننا نود ان نقول بوضوح أننا لا نرحب بهذه الاعمال كما هو حال البلدان التي أتوا منها وبالنسبة للبحرين فإننا نود تأكيدنا باستمرار دعمنا للاسرة الحاكمة هناك كما كنا ندعمهم في السابق.

لكن الموقف الرسمي الفرنسي مختلف إلى حد ما، لقد سبق لفرنسا الرسمية أن أظهرت امتعاضها من سياسة التمييز الطائفي لحكم آل خليفة، ولم تتردد الخارجية الفرنسية في استقبال وفد لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان على مستوى رئيس دائرة الشرق الأوسط.

## الوجه الآخر للغرب

لكن الغرب ليس الحكومات فقط، بل هناك مؤسسات اخرى وفيها نجد من هم مخلصون للقيم الانسانية النبيلة. إن في بريطانيا البرلمان بمجلسيه مجلس اللوردات ومجلس العموم، وفي المجلسين شخصيات شريفة من مختلف الأحزاب المحافظين والعمال والأحرار الديمقراطيين وهذا الأخير له موقف متميز بسبب كونه خارج لعبة الحكم. إننا نذكر هنا باعتزاز مواقف اللورد ابفبري والسيد ديفيد شيل من حزب الأحرار، والنائب جورج جالوي من حزب العمال والعشرين نائباً الذين وقعوا على مشروع قرار في مجلس العموم يعاكس السياسة الرسمية. لذا فبعد أن القى دوجلاس هيرد خطابه، انهالت على وزارة الخارجية رسائل الاستنكار من عدد من اللوردات والنواب وشخصيات بريطانية مرموقة، ووجدت الخارجية البريطانية نفسها في حرج شديد.

وإذا كان هناك ما تفخر به بريطانيا فهو صحافتها الحرة وإعلامها المستنير لقد تعاطت الصحافة البريطانية ومحطتا الاذاعة والتلفزيون البريطاني (C.B.B) بموضوعية مع الحدث ففعلته بأمانة، وبالتالي أتاحت ليس فقط للراي العام البريطاني، بل للرأي العام العربي، معرفة حقيقة ما يجري، وهو ما انخضب الحكم في البحرين وحلفاءه سواء في بريطانيا أو في الخليج.

ومع معرفة الرأي العام البريطاني لحقيقة ما يجري ازدادت معارضته لسياسة حكومته وتحالفها مع حكومة البحرين، واحتجاج ممثليه على سياسة كل من بريطانيا والبحرين تجلى ذلك في العديد من الرسائل الموجهة من نواب وشخصيات إلى الحكومتين. بالنسبة لفرنسا فبالرغم من عدم كون البحرين مستعمرة سابقة، وعدم وجود روابط بذات القوة والتشعب كما هو الحال في بريطانيا فقد اكتسب الحدث اهتماماً في الاوساط السياسية والصحافية وأوساط الرأي العام عموماً فقد اصدر كل من الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي بيانين منفصلين ايدا فيه مطالب شعب البحرين واخياء الدستورية واستنكرا عمليات القمع والقتل بحق المدنيين.





الصحف الرسمية الجديدة مثل اللوموند واللوموند ديبلوماتيك وليبرا سيون والفيجارو عرضت بالتحليل للأحداث. كما أن عدداً من أجهزة الاعلام مثل راديوفرانسا الدولي واذاعة مونت كارلو العربية والانجليزية واذاعة الشمس قد تابعت الحدث بموضوعية واهتمام.

كل هذا بالرغم من أن فرنسا تعيش زحمة الاتتخابات الرئاسية التي تستحوذ على اهتمام الفرنسيون.

وما هو جدير بالذكر أن صدور قرار البرلمان الأوربي الخاص بالبحرين يعتبر انتصاراً كبيراً لشعبنا وحركته الدستورية. فقد جاء هذا البيان ثمرة لنضال شعبنا الدؤوب أولاً والذي فرض نفسه على العالم، وتضافر جهود المعارضة البحرانية وحركة حقوق الإنسان، ومناصرة قضية شعبنا من الاصدقاء الأوروبيين سواء داخل البرلمان الأوروبي من نواب ومساعديهم أو خارجه كان لقرار البرلمان الأوروبي تاثير سياسي وإعلامي مهم في أوروبا، وانعكس على اهتمام ثم تعاطف قوى وشخصيات سياسية وحقوقية واعلامية لم يسبق لها الاهتمام بما يجري في هذه الجزيرة شبه المجهولة.

## حركة حقوق الإنسان الغربية

تمثل العديد من منظمات حقوق الإنسان في الغرب الوجه الإنساني المشرق للغرب وضميره الحي النقيض لسياسات الجشع والهيمنة الغربية على شعوب العالم وانتهازية حكوماته في تعاطيها مع نضالات الشعوب، وازدواجية معاييرها.

هذه المنظمات لعبت في السابق أدواراً مشرفة في دعم نضالات شعبنا، وفضح سياسات انتهاك حقوق الإنسان في بلادنا على يد السلطة الخليفية، بل ان بعضها مثل منظمة العفو الدولية تبنى قضية حقوق الإنسان في بلادنا بحيث نجحت في وضع البحرين على قائمة الرقابة للجنة حقوق الانسان بالأمم المتحدة مما شكل إحراجاً شديداً لحكومة البحرين وحلفائها الخليجيين والغربيين.

في ظل الظروف الحرجة التي مر ويمر بها شعبنا منذ ديسمبر (ك ١) الماضي فقد اثبتت هذه المنظمات مصداقيتها وجديتها. لقد تابعت هذه المنظمات في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بشكل خاص وأوروبا بشكل عام انتفاضة شعبنا والمحن التي تعرض لها، ولم توفر أي جهد في رصد هذه الانتهاكات والاحتجاج ضدها، والضغط على الحكومات الغربية لحث حكومة البحرين على وضع حد لهذه الانتهاكات.

ويمكن القول ان الاعلام الغربي ومنظمات حقوق الإنسان الغربية لعبا دوراً مشرفاً خلال انتفاضة شعبنا، وأحرجا النظام الاستبدادي، الذي رفض بعناد التعاطي معهما حيث رفضت العديد من طلبات الصحف ومحطات الاذاعة والتلفزيون لارسال مراسلين إلى البحرين، بل عمد إلى طرد مراسل محطة الاذاعة البريطانية (حمدي فرج الله) خلال القمة ١٥ لمجلس التعاون الخليجي كما رفض بعناد استقبال وفود تمثل بعض لجان حقوق الإنسان التي طلبت ذلك مثل منظمة العفوالدولية والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان.

ولم يجد المسؤولون رداً على التقارير الصحفية والحقوقية الدامغة، وطروحات الشخصيات الوطنية وشخصيات المعارضة سوى الامتناع عن الرد أو التهجم عليها وتكرار النفي الغبي.

## عطب لا يمكن إصلاحه

يمكن للحكم في البحرين أن يتفاخر بالدعم الرسمي الخليجي والعربي والغربي، لكن عطبا شديداً قد أصاب سمعته وخصوصاً في الغرب، حيث تكشفت للعلن طبيعة هذا النظام القمعي، وتناثرت الصورة التي عمل طوال سنوات على اشاعتها كيلد منفتح متسامح يمثل بيئة مثالية لرجال الاعمال الغربيين. هذا النظام رفض زيارة الصحافيين الغربيين خوفاً من انكشاف الحقيقة، وهذا بدوره أكد حقيقة النظام القائمة على الخوف والتخويف.

بالمقابل فقد اكتسبت الحركة الدستورية مصداقية لأنها تمسكت بمطالبها الدستورية والديمقراطية واسلوبها السلمي الحضاري، رغم همجية النظام، ويمكن القول أنه حيث كان التناقض ممكناً فقد خسر النظام وكسبت الحركة الدستورية رغم امكنياتها المتواضعة.

# مناقشة هادئة لقرارات وتوجهات الاعلام الخليجي

منذ اندلاع الانتفاضة في الخامس من ديسمبر ، حرصت البحرين ومعها عدد من دول مجلس التعاون الخليجي على عقد سلسلة من المؤتمرات الوزارية لاعطاء الانطباع بان الاوضاع في البحرين هادئة ، وان هناك دعما خليجيا رسميا غير محدود للحكم في البحرين .

وحرصت البحرين على دعوة وزراء الداخلية الى اجتماع في البحرين لتنسيق التعاون الامني لمواجهة قوى المعارضة ، ولصرف الانظار عن طبيعة المأزق الذي تعيشه البحرين وغالبية دول المجلس، فقد تم التركيز على خطر الاصوليةالدينية وضرورة التعاون لمواجهة هذا "الخطر" الذي يواجه جميع الاسر الحاكمة.

ولعل الاجتماع التحضيري الذي عقده وكلاء وزارات الاعلام في دول المجلس هو آخر الفعاليات، فقد استغرب المراقبون اجتماع وكلاء الوزارات المذكورة حيث لم يسبق ان عقد مثل هذا الاجتماع، وبالتالي فان الهدف هو التركيز على المأزق الاعلامي الذي تعاني منه الانظمة الخليجية في مواجهة المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية، والبحث عن اساليب جديدة لمواجهة التطورات الكبيرة في الاعلام المضاد ، سواء الغربي (المتعاطف مع المطالب الديمقراطية)و الاعلام الوطني الديمقراطي الذي طور اساليب عمله في تعرية اكاذيب اعلام الانظمة والوصول السريع الى الجماهير وكسب تعاطف الرأي العام العربي والعالمي.

# عمان في الذكرى الثلاثين لانطلاقة الجبهة الشعبية

بمناسبة حلول الذكرى الثلاثين لثورة التاسع من يونيو العمانية ، اصدرت الجبهة الشعبية الديمقراطية العمانية بياناً جاء فيه

" تنتهز هذه المناسبة الوطنية العظيمة، لتتوجه بتحية ملؤها الاعتزاز والاكبار لذكرى شهداء الثورة الأماجد، لأحمد علي المياحي، ومسعود المرزوقي، وسالم أبو ناصر، وعدنان النوبي وسعيد الطويل، وعلي مسعود... لتلك الكوكبة العريضة التي تضم المئات من الرفاق والرفيقات الشهداء، الذين لم يبخلوا بدمائهم وبأرواحهم في سبيل انتصار أهداف الثورة، وقدموا لنا ولجميع أبناء شعبنا، المثل الأعلى في التضحية والوفاء للوطن.

لقد تبدلت الظروف السياسية المحلية منها والاقليمية والدولية، عما كانت عليه في سنوات الكفاح المسلح، ومع أن الانجازات التي تحققت لشعبنا على الصعيد المحلي هي انجازات كبيرة، إلا أن نضال شعبنا (والجبهة هي أبرز طلائعه السياسية) لم يتكلل بالنجاح التام إلى يومنا هذا، حيث لا تزال بصمات الهيمنة الأجنبية على بلادنا واضحة للعيان إلى اليوم، ولا تزال بلادنا محرومة من الديمقراطية ومن الدستور ومن المشاركة الشعبية الحقيقية في القرار السياسي، ولا تزال حقوق الإنسان منتهكة في الكثير من جوانبها، والرأي الآخر محظوراً أو مطارداً ومقموعاً.

لقد عقدت الجبهة خلال عمرها الممتد إلى اليوم ثلاثين عاماً، العديد من المؤتمرات العامة، وفي هذه المؤتمرات غيرت أكثر من مرة أو عدلت في تسميتها وفي برامجها السياسية وتوجهاتها النضالية، وذلك وفقاً للمتغيرات الجوهرية المحلية والخارجية، والمتحولات في الظروف الملموسة لكل مرحلة من المراحل التي مر بها شعبنا. وكان آخر مؤتمر عقدته الجبهة بهذا الصدد هو المؤتمر الوطني العام الرابع (منتصف عام ١٩٩٢ م)، وفي هذا المؤتمر ادخلت الجبهة تغييرات واسعة للغاية في برامجها السياسية والتنظيمية وتوجهاتها في أسلوب الممارسة النضالية وعدلت تسميتها وفقاً لذلك إلى التسمية الحالية وهي: الجبهة الشعبية الديمقراطية العمانية.

وإضافة إلى هذه المتغيرات في البرامج التي خرج بها المؤتمر، فلقد تميز هذا المؤتمر عن غيره من المؤتمرات السابقة، بالمطالبة بحق الجبهة في النضال السياسي السلمي والعلني في بلادها، وبالدعوة إلى الدخول في حوار سياسي بينها والسلطة الحاكمة، بغية التوصل إلى صيغة للتعايش واستبعاد العنف من الطرفين، وضمان حقوق المعارضة السياسية بشكل عام في التعبير عن الراي الآخر والعمل السياسي السلمي، ومن هنا تأتي أيضاً أهمية الدستور وأهمية وضع قانون ينظم مثل هذه العلاقة - السلمية والحضارية - بين الحكم والمعارضة.

إننا في هذه الذكرى السنوية الثلاثينية لثورة التاسع من يونيو المجيدة، ومن منطلق تمسك الجبهة الدائم بالدفاع عن مصالح الوطن والمصالح العليا للشعب العماني، ومن حرصها على تطوير التنمية الجارية في بلادنا إلى تنمية متوازنة والتطور الجاري إلى تطور متناغم ومنسجم ومتناسب مع روح العصر، وحصرها على أن يتعزز مثل هذا التطور بالأمن الحقيقي وبالاستقرار الداخلي القادر على الديمومة والاستمرار، فإنها تجدد في هذه المناسبة الدعوة التي اطلقتها مؤتمرها الرابع بأهمية مثل هذا الحوار، وأهمية ادخال مثل هذا الانفتاح السياسي على حياة شعبنا، والتوصل إلى صيغة حضارية - مدنية للعلاقة بين الحكم والمعارضة."

وأضاف البيان:

"لقد انقضت إلى اليوم ثلاث سنوات على انعقاد المؤتمر الرابع للجبهة وعلى الدعوة التي أطلقها هذا المؤتمر، للحوار والتفاهم، ويؤسفنا أنه - إلى الآن على الأقل - لم تبدر من جانب نظام مسقط أية بادرة واضحة للتجاوب مع هذه الدعوة الوطنية.

ولربما كان النظام يراهن في موقفه المتعنت هذا، على ما تحدثه التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية من تأثيرات لصالحه في أوساط الناس، ولربما يراهن ايضاً على ركود الحركة السياسية الجماهيرية وعلى الضعف الراهن لقوى المعارضة، ومن ضمنها الجبهة الشعبية الديمقراطية العمانية. ونحن وان كنا لا نتكر من حيث الأساس وجود مثل هذه العوامل، إلا أننا ننبه أيضاً إلى حتمية خسران مثل هذه المراهنات التي لا تتعامل مع حركة الواقع بعقل سياسي منفتح، وبعد نظر يرى المستقبل وليس الحاضر فقط، فوعي شعبنا السياسي بحقوقه وبحقوق الوطن يتنامى بمرور الوقت وبسرعة ملحوظة، والذي كان ضعيفاً يمكن أن يصبح بمرور الوقت قوياً ومنطق الحياة والتطور لا يترك شيئاً على حاله كما نراه في اللحظة الراهنة.

إن الحقوق المادية، الخدماتية والمعيشية لا تستقيم إلا بعدالتها السياسي، وهذا هو الشيء الوحيد الذي يمكن أن يضمن الأمن والاستقرار الراسخ لشعبنا في المستقبل.

وبالإضافة إلى ما تقدم، يزيد من خطاوتنا مع النظام اليوم، مواقفه المتعافة على موضوع رفع المقاطعة عن اسرائيل بكافة اشكالها، وتطبيع العلاقات معها واستضافة المحادثات المتعددة في مسقط، هذا في الوقت الذي لا يزال فيه العدو الاسرائيلي يحتل الأرض العربية في الجولان وجنوب لبنان وفلسطين، ويرفض الذاتي الفلسطيني المحدود، ويدى النظام في بلادنا حماساً غير عادي للمشاريع "الشرق أوسطية" المشبوهة، المستهدفة طمس القومية العربية والوحدة العربية، وإذابة الأمة العربية ذاتها في كيان اقليمي أوسع تضمن فيه اسرائيل والحركة الصهيونية موقع السيطرة والتحكم ومن ورائهما مصالح القوى الامبريالية.

ان الجبهة الشعبية الديمقراطية العمانية، وهي تدين هذه المواقف لنظام الحكم في بلادنا المتعارضة مع مصالح أمتنا العربية ومع إرادة ومشاعر شعبنا العماني، فإنها تعلن مجدداً وقوفها الحازم في صف واحد مع جميع الأشقاء العرب الرافضين للحلول التصفوية للقضية الفلسطينية، ولأي تطبيع أو سلام مع العدو الاسرائيلي مالم يكن سلاماً عادلاً وشاملاً قائماً على الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة، وإعادة كافة الحقوق إلى أصحابها والأمن المتكافئ."

وبهذه المناسبة وجهت لجنة التنسيق رسالة تهنئة للرفيق عبدالعزيز القاضي ، الامين العام للجبهة ، متمنيةلمزيد من الانتصارات للشعب العماني.





# الذكرى الخمسون لانتهاء الحرب الكونية الثانية

مع نهاية الاسبوع الأول من شهر مايو من هذا العام بدأت احتفالات العالم وبشكل خاص أوروبا بالذكرى الخمسين على انتهاء الحرب العالمية الثانية التي اشعلتها عام ١٩٣٩ المانيا النازية المتحالفة مع حكم موسليني الفاشي في إيطاليا والعسكرية اليابانية بهدف إعادة تقسيم مناطق النفوذ والمستعمرات في العالم لصالح هذا المحور.

إن اطراف العالمية الثانية تعد من أكثر الحروب اتساعاً ووحشية وإبادة في تاريخ البشرية، حيث شملت عدة قارات - أوروبا وآسيا وأفريقيا وحتى الولايات المتحدة الأمريكية. وقد طال لهيب الحرب الدول العربية وأيضاً الخليج حيث حاولت المانيا وإيطاليا قصف مصفاة النفط في البحرين. إلا أن المحاولتين لم تصيبا الهدف.

وراح ضحية هذه الحرب أكثر من ٥٥ مليون شخص عدا عشرات الملايين من الجرحى والمعوقين والمشوهين وعشرات الألوف من المدن والقرى المدمرة والمحروقة.

والجدير بالذكر أن غالبية تلك الضحايا لم تكن نتيجة المعارك في ساحات القتال، بل أبيدت في معازر جماعية وفي معسكرات الاعتقال التي اشتهرت بمحارقها وغرف الموت (حمامات الغاز).

إن دول المحور وبخاصة المانيا كانت تبرر اعمالها الاجرامية تلك ضد الشعوب بسياستها العنصرية وتعصبها القومي الاعمى التي تعتبر الجنس الالماني أرقى جنس بشري ولذلك فهو في حاجة إلى توسيع مجاله الحيوي وعلى الشعوب الاخرى خدمة هذا الشعب المختار. أما الضعفاء والعدد الفائض من الشعوب فلا بد من إبادتها لكي لا تزاحم وتشكل عبئاً على هذا الجنس الراقي.

لذلك كانت البشرية مهددة بالإبادة الجماعية وبعبودية امبريالية القرن العشرين التي تفوق وحشيتها ولا إنسانيتها عبودية العصور الغابرة. لذا تشكل محور الحلفاء لمواجهة هذا الخطر المحتوم. وقد ساهم في مقاومة المحور الفاشي إلى جانب شعوب أوروبا والاتحاد السوفيتي العديد من الشعوب في آسيا وأمريكا وأفريقيا ومنها بعض البلدان العربية في القتال مباشرة.

وقد تحقق النصر العظيم بهذا التحالف والتكاتف الواسع للشعوب. وكان لشعوب الاتحاد السوفيتي وجيشه الجبار الدور الأكبر وتحمل العبء الأكبر في تحقيق هذا النصر الذي تتوج برفع الراية الحمراء على "الرايخ ستاغ" في برلين في الثاني من مايو عام ١٩٤٥ ، إذ بلغ ضحايا الاتحاد السوفيتي وحده أكثر من عشرين مليون شخص.

وعلى أثر هذا الانتصار الرائع وتحرير العديد من شعوب أوروبا الشرقية بمساعدة الجيش السوفيتي برزت منظومة الدول الاشتراكية التي وقفت مع الاتحاد السوفيتي إلى جانب نضال الشعوب في سبيل التحرر من الاستعمار. وكان ذلك سنداً كبيراً وبداية النهضة العظيمة لحركة الشعوب التحررية في العالم التي تتوجت بانتهاء النظام الاستعماري القديم وارغمت الامبريالية بالتكيف واللجوء إلى اشكال جديدة من التبعية، وذلك على الرغم من الوحشية التي جوبهت بها من قبل الدول الاستعمارية التي كانت تحاول بكل السبل الإبقاء على مستعمراتها وتوسيع هيمنتها على مقدرات الشعوب.

ولهذا السبب لم تتوقف الحروب الاستعمارية وفق الحرب الأهلية طوال السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحاضر الشعوب الطامحة للتحرر في كافة القارات. فقد شنت الدول الاستعمارية، وخاصة فرنسا وبريطانيا وأمريكا خلال الحقبة المنصرمة عشرات الحروب في الهند الصينية وأمريكا اللاتينية وأفريقيا وفي العديد من الدول العربية. وكانت أطولها وأفدرها حرب الولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام.

كما شنت ربيبتها وحليفها الاستراتيجي اسرائيل منذ إنشائها عدة حروب توسعية وحشية كانت نتيجتها اغتصاب كل فلسطين وأجزاء كبيرة من الأراضي العربية التي لا يزال بعض منها تحت الاحتلال.

وقد راح ضحية كل تلك الحروب ملايين من البشر ونتج عنها دمار مادي كبير وأضرار بليغة بالبيئة الطبيعية على الأرض.

لذا يمكن القول بأن البشرية طوال الخمسين سنة الماضية لم تنعم بالسلام بكل ما تعني هذه الكلمة من معنى لأن الدول الامبريالية وحدت موافقها وأشعلت نيران الحروب المحدودة ضد نضال الشعوب من أجل التحرر. وكان لدول المنظومة الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفيتي وما حققه من توازن قوة الردع النووية دور كبير في لجم الصراع بين الدول الامبريالية في إشعال فتيل حرب كونية جديدة.

إلا أن انهيار تلك المنظومة وتفكك الاتحاد السوفيتي واشتداد الصراع بين الدول الصناعية الكبيرة من أجل النفوذ في العالم يزيد من إمكانية حدوث كارثة كونية جديدة تكون عواقبها مميتة للبشرية.

ومنطقة الشرق الأوسط وعلى الأخص بلداننا العربية، بما تتمتع به من موقع ستراتيجي هام وثروات طبيعية وخاصة نفطية كبيرة، تعد إحدى المناطق الساخنة وذلك بسبب سياسة الدول الغربية الطامعة فيها واستمرار اسرائيل في احتلال الأراضي الفلسطينية والعربية وممارستها التوسعية والعنصرية ضد الشعب الفلسطيني واللبناني بشكل خاص وشعوبنا العربية بشكل عام ورفضها التوقيع على معاهدة عدم انتشار السلاح النووي مع إنها الدولة الوحيدة التي تمتلك هذا السلاح في المنطقة.

إن اسرائيل في سياستها هذه تحظى بدعم وتأييد الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة الأميركية في الوقت الذي تمارس كل اشكال الضغط والتهديد ضد الدول العربية وغير العربية في المنطقة لحملها على التوقيع على المعاهدة التي تريدها غير محددة في الزمن. كما أنها تفرض على بعضها مختلف اشكال الحصار وحتى التدخل العسكري لتدمير البنية الاقتصادية فيها، مثل ما حصل وحاصل في ليبيا والعراق وإيران، أو استنزاف ثرواتها وتشديد تبعيتها للدول الغربية مثل دول مجلس التعاون. هذا بالإضافة إلى محاولاتها الدؤوبة لتعميق الخلاف والتمزق في الصف العربي لإبقائها ضعيفة ومشتتة فاقدة الحد الأدنى من التضامن لمواجهة الأخطار التي لا تواجه في الحقيقة بعض الدول كما هو في الظاهر، بل تهدد الأمة العربية بأسرها.

ولتعتبر مما يجري في أوروبا الشرقية وخاصة في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق وفي روسيا المذلة والمهددة بالتفتيت. فبسبب سياسة الدول الغربية التي شجعت وأججت النعرات القومية والدينية المتعصبة تعاني شعوب تلك البلدان من الكراهية والشوفينية القومية والتطرف التي تحولت في بعضها إلى صدامات دامية وحروب أهلية ومجازر بشعة. هذه الشعوب التي كانت يوما ما موحدة في ظل النظام الاشتراكي بقيم الاخوة والصداقة والمساواة وغيرها من المثل الانسانية العظيمة واجترحت البطولات واسهمت ذلك الاسهام الكبير في الانتصار على الفاشية وكانت حصناً وسنداً قوياً في مناهضة الاستعمار والامبريالية.

فلنعتبر من هذا الإذلال والمأساة التي تعيشها شعوب ودويلات كانت منذ سنوات قليلة فقط تسمى دولة عظمى يحسب لها ألف حساب.

مع أن في وضعنا العربي ما يكفي من العبر. والعبرة لمن اعتبر.

**عزيز محمود**

# مطلوب منهم ان يعتذروا للشعب

عبدالرحمن النعيمي

في العديد من المناسبات ، خلال الاحداث الاخيرة وما قبلها، كان المسئولون يصرون على تقديم رسائل اعتذار لمن يريد العودة الى البلاد، ورسائل اعتذار من قبل الشخصيات التى وقعت على عرائض تطالب بحقها في التمتع بالحريات السياسية ، او حقها في ابداء المشورة الى الحاكم ، حول ما يجري في البلاد، بل وصل الامر الى درجة ان وزير الصحة قد اقدم على فصل الدكتورة فضيلة المحروس مهددا اياها بضرورة الاعتذار الخطي لان الامير قد انزعج من الرسالة التي وقعتها الشخصيات النسائية!!

من يحق له ان ينزعج؟ المواطن العادي الذي يهدده النظام يوميا في رزقه وحريته وحقه في وطنه؟ المواطن الذي يرى الالاف من اخوانه في المعتقلات لمجرد انهم طالبوا بحقهم في الحياة الكريمة ؟ المبعدون الذين صار لبعضهم قرابة ربع قرن في الخارج محرومين من حقهم في العودة الى البلاد؟ .

ام النفر الحاكم الذي يعيش في القرون ما قبل الوسطى, يتصور بأن الارض ومن عليها ملكا خاصا له ، يحق له ان يغضب ويرضى ويعاقب او يعفو عمن يقول له كلمة حق، عمن يقول له كلمة: لا . ويريد باستمرار ان يسمع كلمة نعم ، لانه لايعرف اللا مع الاسياد البريطانيين او الاميركان.

ايها السيد: سنقول لا باستمرار للظلم ، وسندافع باستمرار عن شعبنا والمقهورين فيه، وعلى استعداد باستمرار ان نعيش حياة الضنك مع الكرامة، وعلى استعداد ان نواجه اسوأ الاوضاع ، ولا نركع.

من واجب الجميع ان يقولوا كلمة حق عند سلطان جائر، ذلك فرض واجب ان اردنا تحقيق المطالب. ومن واجب المواطن ان يعرف بأن الجميع سواسية امام الوطن والقانون. من واجب الجميع ان يعرف ان الحاكم الطاغية لايمكن ان يستمر الا اذا قبل المحكومين طغيانه ولم يردعوه , ولم يرفعوا الصوت ضده . ولم يستمروا في موقفهم العنيد الصلب, مدافعين بكل امكانياتهم عن المطالب العادلة التى يؤمنون بها .


الأمل صحيفتك أيها القارىء الكريم ... فساهم بالكتابة فيها والتبرع اليها

تصدر عن
الجبهة الشعبية في البحرين
وجبهة التحرير الوطني - البحرين

AL AMAL
Bulletien Issued Jointly by
N. L. F & P. F. _ Bahrain